المركز الجامعي بلحاج بو شعيب

عين تموشنت

معهد العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

تخصص: تسيير الموارد البشرية

مذكرة تخرج لنيل شهادةالماستر

تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المحيط الاقتصادي
في الجزائر: برنامج إعادة التأهيل MEDA

من إعداد الطالب:

شقرون زهير

أعضاء اللجنة

رئيس اللجنة: سي محمد كمال

الأستاذ الممتحن : بوطوبة محمد

الأستاذ المشرف : بن يحي حسين

تحت إشراف الأستاذ:

بن يحي حسين

السنة الجامعية 2018 * 2019**

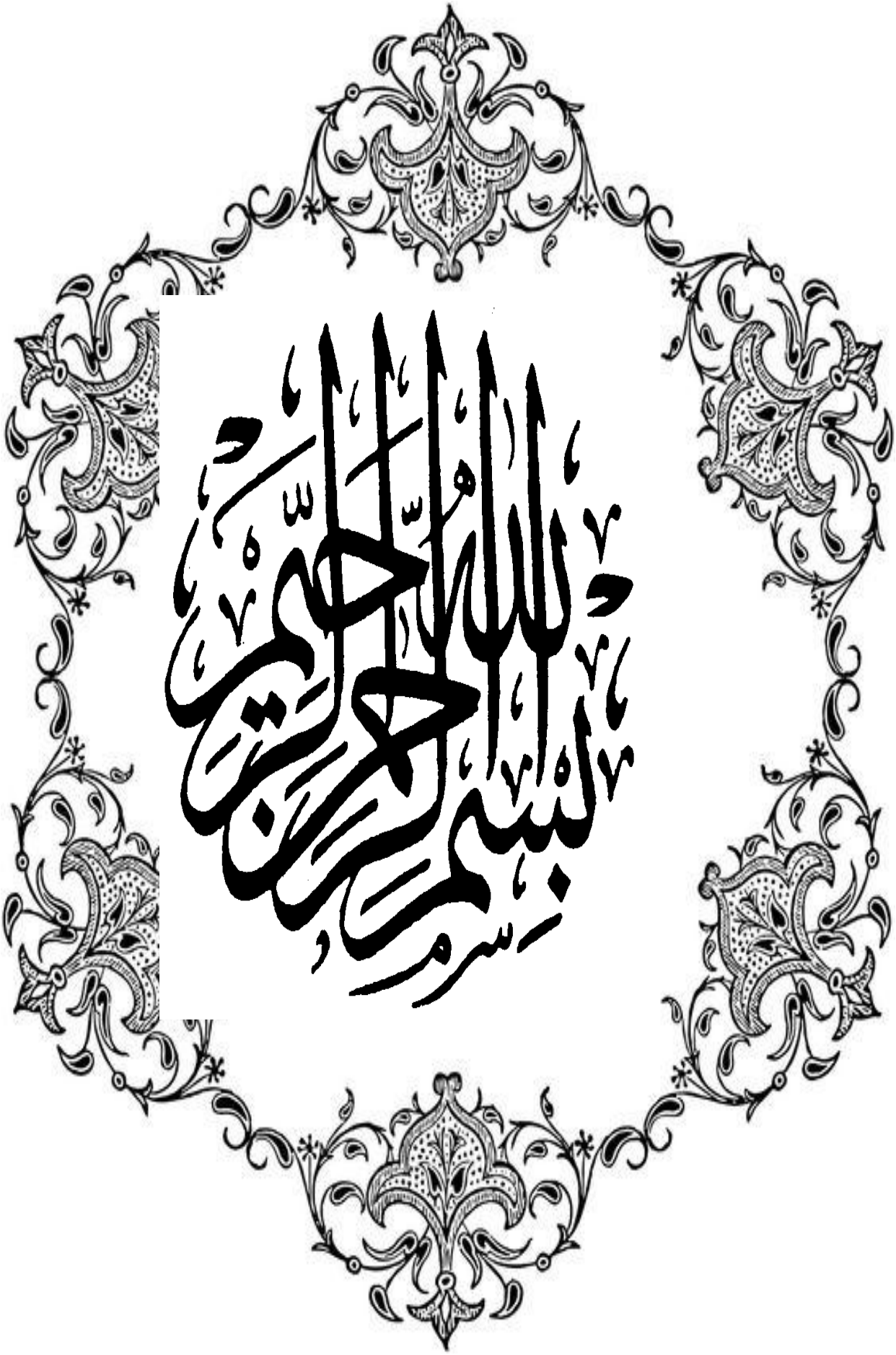
بسم الله الرحمن الرحيم

** إهداء **

بحمد الله وعونه وتوفيقا منه جل في علاه تم
إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى كل
من كان سبب وجودي إلى من سهر الليالي على
تربيتي ورعايتي و أنا صغير و على تعليمي
ونجاحي والدعاء لي و أنا كبير إلى من أدين لهما
بكل لحظة من عمري وبكل ما أملك أمي الغالية
أيضا كل إخوتي و جميع أفراد عائلتي الكريمة.
وإلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل
وخاصة الدكتور المحترم المشرف
" بن يحيى حسين"
الذي لم يبخل علي بالنصح والإرشاد والتوجيه.

**<u>شقرون زهير</u> **

كلمة شكر

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصاحين.

نحمد الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ؟ وأعطانا من القوة والمقدرة ما نحتاج إليه للوصول إلى هذا المستوى، وما توفيقي إلا بالله.

و نصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، صاحب الخلق العظيم محمد صلى الله عليه وسلم الذي أدى الأمانة و بلغ الرسالة، و نحن على ذلك من الشاهدين أتقدم بأزكى عبارات الشكر إلى:

الأستاذ المشرف بن يحيى حسين على كل نصائحه وتوجيهاته القيمة رغم كل انشغالاته.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير..

إلى كل من ساعدني لإنجاز هذه المذكرة لنيل شهادة الماستر سواءا من قريب أومن بعيد و لو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة أو ابتسامة مشرفة

المقدمة العامة

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

الفهرس

الـفـصــل الأول

عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI

المطلب الثاني:خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI

المبحث الثاني:تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المحيط الإقتصادي

المطلب الأول:مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI

الطلب الثاني: إجراءات تحسين المحيط العام لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME-PMI

المطلب الثالث: آليات و برامج دعم ا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

خاتمة

الـفـصــل الثانــي

واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التنافسية بالجزائر

تمهيد

المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بالتأهيل في الجزائر

المطلب الأول: تعريف التأهيل

المطلب الثاني: دوافع و أهداف التأهيل.

المبحث الثاني: البرنامج الجزائري للتأهيل

المطلب الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

المطلب الثاني: البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI

المطلب الثالث: التعاون الدولي للدعم و التأهيل

الـفـصــل الأول

عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI

المطلب الثاني:خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI

المبحث الثاني:تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المحيط الإقتصادي

المطلب الأول:مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI

الطلب الثاني: إجراءات تحسين المحيط العام لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME-PMI

المطلب الثالث: آليات و برامج دعم ا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

خاتمة

الـفـصــل الثانـي

واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التنافسية بالجزائر

تمهيد

المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بالتأهيل في الجزائر

المطلب الأول: تعريف التأهيل

المطلب الثاني: دوافع و أهداف التأهيل.

المبحث الثاني: البرنامج الجزائري للتأهيل

المطلب الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

المطلب الثاني: البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI

المطلب الثالث: التعاون الدولي للدعم و التأهيل

الـــفـــهـــرس

المقدمة العامة

مقدمة:.....1

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI..... 2

المطلب الثاني:خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI.....3-4

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI.....5-8

المبحث الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المحيط الإقتصادي

المطلب الأول:مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI.....9-12

الطلب الثاني: إجراءات تحسين المحيط العام لنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI.....13-14

المطلب الثالث: آليات و برامج دعم ا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....15-20

خاتمة:.....21

الفصل الثاني: واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التنافسية بالجزائر

تمهيد:.....23

المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بالتأهيل في الجزائر

المطلب الأول: تعريف التأهيل.....24-25

المطلب الثاني: دوافع و أهداف التأهيل.....26-32

المبحث الثاني: البرنامج الجزائري للتأهيل

المطلب الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.....33-47

المطلب الثاني: البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI.....48-54

المطلب الثالث: التعاون الدولي للدعم و التأهيل.....55-61

خاتمة:.....62

خاتمة عامة

إن التطورات و التغيرات التي يعرفها الإقتصاد العالمي، وما تمارسه الحكومات من ضغوط،أجبرت العديد من الدول، إحداث تغييرات على مستوى قطاعاتها و الجزائر كغيرها من دول العالم قد شرعت في تطبيق إصلاحات إقتصادية هامة معظمها في القطاعات الحساسة كالإتصالات السلكية و اللاسلكية، القطاع المصرفي،سوق رؤوس الأموال وقطاع النقل.

و في ظل التحديات ومواكبة التغيير الاقتصادي العالمي،قامت الجزائر بوضع سياسات جديدة وهذا لتكييف الاقتصاد الوطني حسب المقاييس الدولية و اقتصاد السوق و الإصلاحات (منذ الثمانينات)التي أدت إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية و نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

في بداية موضوعنا، ومن خلال دلك يمكن طرح الإشكالية التالية :

- كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ان تتطور في محيطها الاقتصادي وما هي البرامج التاهيلية التي ساعدت في دلك ؟
- <u>فرضيات البحث</u> :

- هل بالفعل أعطت الدولة جانب الاهتمام لتطوير مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ما هي نتائج البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ما هي نتائج برنامج التعاون الدولي للدعم و التأهيل , برنامج ميدا MEDA

- <u>أسباب اختيار البحث</u> :

1 -مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها البالغة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

2 -الصعوبات التي واجهتها تلك المؤسسات, وما هي الحلول و وسائل الدعم المتوفرة.

- كل هذه التساءلات سيتم الإجابة عنها من خلال دراستنا لهذا الموضوع، ومن خلاله سنتطرق إلى واقع تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وواقع البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق توفير جملة من العوامل أهمها التمويل و التنويع في مصادره، دراستنا تضمنت أيضا برنامج التعاون الدولي للدعم و التأهيل: برنامج ميدا MEDA.

مقدمة الفصل الاول

* إن تحقيق التنمية الإقتصادية هو مصدر إهتمام كل الدول سواء المتقدمة أو النامية .فمن خلال تحقيقها تتوفر الرفاهية الإجتماعية المنشودة و يكون ذلك من خلال تكامل المشاريع الكبرى في الإقتصاد و لذا يعد موضوع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "PME - PMI" من اهم المواضيع التي تشغل حيزا كبيرا من التنمية الإجتماعية و الإقتصادية في العالم نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستدامة.
* يكمن دورها في انتاج الثروة و تعتبر فضاءا حيويا لخلق فرص العمل ينبغي الإهتمام بها حيث تساهم مساهمة فعالة في مختلف المؤشرات الإقتصادية وهي تشكل ¾ الحجم الإقتصادي و التجاري العالمي.
* و في ظل التحديات التي يطرحها النظام الإقتصادي العالمي الجديد ونظرا للدور التي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا السياق فإن معظم الدول عملت على تطوير هذا القطاع لما له من دور فعال في بناء نسيج إقتصادي متكامل.
* لهذا سنحاول أولا التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أهم خصائصها و اهميتها.

الفصل الأول: عموميات حول PME-PMI

المبحث الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI.

* تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها:"تلك المشاريع التي تدخل ضمن دائرة المشاريع التي تحتاج الدعم و الرعاية و التي تتسم بعدد قدراتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها و قدراتها و إمكاناتها الذاتية".
* و تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد، و يتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عاملا.
* إن الوصول لتعريف محدد و موجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمر با يمكن التوصل له ، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تختلف من دولة لأخرى ومن قطاع للآخر و عموما يتم تعريفها اعتمادا على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال أو خليط من المعيارين معا.و تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى.وتعرف المؤسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر اعتمادا على تعريف الإتحاد الأوروبي لهذه المؤسسات عن طريق إصدار القانون رقم :1801 المخؤرخ في 27 رمضان1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث:" تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة،مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و الخدمات: تشغل من 1 إلى 250 شخصا و لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500 مليون دينار) و ان تستوفي معايير الإستقلالية ".
* يمكن توضيح الفرق بين المؤسسات الصغيرة جدا و الصغيرة وكذا المتوسطة.

جدول رقم 01: تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب معيار الحجم

البيان	عدد العمال	رقم الأعمال(مليون دينار)	مجموع الميزانية (مليون دينار)
صغيرة جدا	09-01	أقل من 20	أقل من 10
صغيرة	49-10	من 20 إلى أقل من 200	من 10 إلى 100
متوسطة	249-50	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: لزهر العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص علوم التسيير جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1) سهولة التأسيس(النشأة):

تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر السهولة في انشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الإقتصادي.

2) الإستقلالية في الإدارة:

عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة و الإهتمام الشخصي من قبل مالكها.

3) سهولة و بساطة التنظيم:

و ذلك من خلال توزيع الإختصاصات بين أقسام المشروع التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط و الرقابة و بين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

4) مركز التدريب الذاتي:

تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب و التكوين لمالكيها و العاملين فيها. وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم و يأهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة مما يساعد على تنمية المواهب و الإبداعات و الابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية و إدارتها.

5) نظام معلومات داخلي بسيط (غير معقد):

يسمح بالإتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

6) جودة الإنتاج[1]:

إن التخصص الدقيق و المحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف و التطور و تستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

7) توفير الخدمات للصناعات الكبرى:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة) حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن (**Sous-traitance**)، على سبيل المثال، العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موترز"يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل.

1: اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول :تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر 25-28 ماي،2003 ،ص4.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القوي وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال محاربة البطالة فمثلا تطور الاقتصاد الأمريكي كان نتيجة جهود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمعظم الشركات المتواجدة في الوقت الحاضر بما في ذلك الشركات االمشمولة في قائمة (فور تشين) التي تضم أكثر من 500 شركة صناعية، بالإضافة إلى اكبر و أشهر المتاجر الكبرى ، ومتاجر السلسلة وشركات البيع بالبريد، أسسها المنظمون برؤوس أموال محدودة فقد كان (سويفت) جزارا وفورد ميكانيكيا...الخ.

لذلك فإن المؤسسة التي تعتبرها اليوم صغيرة قد تشق طريقها لتصبح مؤسسة كبيرة في الغد لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستمرة، وسنحاول فيما يلي أن نبين مدى أهميتها وفاعليتها من التاجيتين الاقتصادية والاجتماعية.

1-2-2 الأهمية الاقتصادية

-تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما تحققه من نتائج في تدعيم:

أ -المتغيرات الكلية:

-من حيث مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي، فإنها تساهم ب 40 % من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ حصة القطاع الخاص 50%.

-أما من حيث مساهمتها في رقم الأعمال فتبلغ حصتها 65 % من مجموع رقم أعمال المشروعات في الاتحاد الأوربي، فمثلا في فرنسا حققت هذه المؤسسات رقم أعمال قدر ب 850 مليار فرنك عام 1994 م كما تساهم المؤسسات التي تستخدم اقل من 100 عامل بنحو 25 % من حجم البيوع الأمريكية منذ أواسط الثمانينات.

ب- تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى:

فاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة اكبر على البحث والتطوير، وتركزها في القطاعات فائقة التطور، جعل منها مصدرا أساسيا لتقديم خدمات كبيرة، وغير عادية للكيانات الاقتصادية العملاقة، خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة كالسيارات والأجهزة المترلية أو التي تقوم بإنتاج المعدات الأساسية كالآلات الصناعية والزراعية...)، فهي

تعتمد أكثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزويدها بالقطع والمكونات التي تدخل في المنتج النهائي، وغياب هذه المؤسسات يؤثر سلبا على المكاسب التي تحققها الكيانات الكبرى، لذا تسعى هذه الأخيرة إلى جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانبها.

ج-تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا:

بين الريف والمدن ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني، وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص.

د-تساهم في تنمية الصادرات وتقليص الواردات:

مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات للدول النامية، ففي بلدان شرق آسيا تقدر صادراتها 40 % من مجموع الصادرات، وهو ما يمثل ضعف نسبة صادرات هذه المشروعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام .

ه – القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار:

وتسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار أفراد، العائلات التعاونيات الهيئات غير الحكومية) وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت موجهة للاستهلاك الفردي غير المنتج.

-2-2-2 الأهمية الاجتماعية:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في إنشاء فرص العمل الجديدة، خاصة بالنسبة للدول المتجهة نحو اقتصاد السوق(من بينها الجزائر)، لأنه في ظل هذا النظام الدولة لم تعد تخلق الوظائف بشكل مباشر، كما أن المؤسسات الكبرى هي مؤسسات استقرت آلتها الصناعية، ولن تساهم هي الأخرى مساهمة جدية في خلق مناصب العمل، وبذلك فإن الأمل معقود على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة أن هذه المؤسسات تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في العالم. فمثلا في الجموعة الأوروبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية يبلغ عدد هذه المؤسسات 99 % من مجموع المؤسسات الاقتصادية، إلا أن هذا لا يعني انخفاض حجم ما تشغله المؤسسات الكبيرة، إذ رغم وجود حوالي 20 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية و انخفاض عدد المؤسسات الكبيرة فهي تشغل حوالي 50 % من الأجراء ويظهر الجدول التالي توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في البلدان الرأسمالية:

جدول رقم (3): توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في عدد من البلدان.

عدد العمال / المجموعات	9-1	499-10	500 ≥
الولايات المتحدة الأمريكية	% 74.6	% 25.0	% 0.4
اليابان	% 77.3	% 28.0	% 0.7
المجموعة الأوروبية	% 81.85	% 17.95	% 0.2

المصدر: (ناصر دادي عدون،اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،بدون تاريخ، ص 65

نلاحظ من خلال الجدول أن الاقتصاد الرأسمالي يكاد يكون مكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في أوروبا إلا أن هذا ليس دقيقا ما دامت هذه المؤسسات لا تستعمل اليد العاملة بنفس نسبة عددها من مجموع اليد العاملة الكلية، ويظهر هذا جليا من خلال الجدول التالي الذي يبين توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم والعدد لنفس البلدان في الجدول السابق.

جدول رقم (4): توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم والعدد في عدة بلدان

الولايات المتحدة	الحجم	1-9	10-499	≥ 500
	عدد المؤسسات	% 55.33	% 43.5	% 1.2
	اليد العاملة	% 3.7	% 31.6	% 64.7
اليابان	الحجم	4-9	10-300	≥ 300
	عدد المؤسسات	% 56.7	% 42.4	% 0.9
	اليد العاملة	% 13.6	% 58.6	% 27.8
أوروبا	الحجم	9-1	10-499	≥ 500
	عدد المؤسسات	% 72.5	% 26.7	% 0.6
	اليد العاملة	% 11.2	% 45.9	% 42.9

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 64

"باعتبار البلدان النامية تعاني من مشكلة البطالة بصورة حادة، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها أن تلعب دورا هاما في التخفيف من حدتها وتساهم في توفير مناصب عمل جديدة، وإعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية وبالتالي تخفض من نسبة البطالة خاصة بعد عمليات الخوصصة التي تشهدها الكثير من البلدان النامية في إطار التعديلات الهيكلية، تلك النسب أو المعدلات التي أصبحت مرتفعة جدا، حيث بلغت في سنة 1996 في الدول العربية 14 % من القوى العاملة أي أن هناك 12 مليون بطال في الوطن العربي[1].

[1]: اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، مرجع سابق.

ويختلف هذا المعدل من دولة إلى أخرى فهو يبلغ أقصاه في اليمن 25 % ثم الجزائر 21 % فالأردن 19 % ثم السودان 17 % ولبنان والمغرب 15 % وتونس 12 % ومصر 9% أما سوريا 8%.

وعليه فإن المؤسسات الصغيرة بإمكانها الإسهام في تخفيض هذه النسب بإقامة هذه المؤسسات في المناطق الريفية أين تتوفر المواد الأولية المحلية ذات الأسعار المناسبة لتحقيق هدفين أساسين:

تقليص البطالة في القطاع الزراعي ووقف التروح الريفي نحو المدن التي تشهد أزمة حادة في السكن وتقديم المساعدات المادية والدعم للبطالين لإنشاء مثل هذه المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى[1].

ويمكننا أن نذكر بعض الإحصائيات التي تبين لنا مدى مساهمة هذه المؤسسات في توفير مناصب العمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في خلق 90 % من إجمالي عدد الوظائف الجديدة (11 مليون وظيفة) وخلال الفترة (1980 -1987) ساهمت المؤسسات التي تشغل اقل من 100 عامل في إنشاء ثلاثة أرباع الوظائف الجديدة التي بلغ عددها 44.5 مليون وظيفة.

أما في فرنسا فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء 575000 فرصة عمل، كما أن المعدل الصافي لإنشاء العمالة في هذه المؤسسات في تزايد مستمر فقد بلغ عام 1997 1.3 % في حين كان 0.5% عام 1996 ، ومع نهاية القرن العشرين لوحظ أن الحصة الإجمالية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق العمالة تبلغ نحو 50%.

1: فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كافية بوروبة، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003،ص4.

المبحث الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المحيط الإقتصادي:

المطلب الأول:مراحل تطور PME-PMI

يستعمل تعبير القطاع العام للدلالة على الوحدات الإقتصادية المملوكة للدولة،التي تقوم بإنتاج السلع و الخدمات و بيعها مقابل سعر تحدده وفق معايير معينة، و ذلك بغض النظر عن شكل ملكية الدولة أو الشكل التنظيمي للوحدات الإقتصادية، سواء على شكل مصالح حكومية أو على شكل مجمعات أو على شكل (1.270) وحدات أو مؤسسات أو على شكل شركات عامة.

و يعد القطاع العام من أهم أشكال ملكية الدولة في مختلف الأنشطة الإقتصادية والخدمية (2.104)

نشأ القطاع العام الجزائري بعد الإستقلال معتمدا على:

1 -إرادة سياسية منبثقة من برنامج طرابلس1962:و الذي كان يهدف إلى ملكية إقتصادية تابعة للدولة بهدف مساهمتها من تحقيق التنمية المالية و العدالة الإجتماعية.

2 -هجرة المعمر الأجنبي بعد 1962:ترك المزارع والمصانع و المتاجر دون إشراف او تسيير، الأمر الذي أدى إلى تسييرها من طرف جزائريين و التوجه نحو تأميمها.

3 -وجود مؤسسات عامة إقتصادية بعد 1962: من بينها شركة الكهرباء و الغاز و شركة النقل الحديدية ولعل من أهم الملاحظات هنا أن أملاك المعمرين شكلت أبرز عامل أدى إلى طرح قواعد التسيير الإقتصادي في الجزائر، مما سمح بتكوين قاعدة إنطلاق للقطاع العام، و إبعاد القطاع الخاص عن (التسيير الذاتي) والنشاط الإقتصادي،كما أدى إلى وضع التدابير المستعجلة المتمثلة في أوامر و قرارات ومراسيم صادرة عن الدولة تخص الجوانب التالية:

- إدخال فكرة التسيير الذاتي للمؤسسات المتروكة من طرف المعمرين.
- منع توظيف رؤوس أموال خاصة من مزارع المعمرين و مصانعهم ومتاجرهم.

هذه الإجراءات كان لها دور في تنسيق إستعمال رأس المال الخاص وخاصة بعد :

- ظهور فكرة التأميم لكثير من النشاطات الإقتصادية والخدمية الخاصة.
- إقتصاد إشتراكي (وضع قواعد سياسية ، للتنمية الوطنية تهدف إلى التوجه نحو إقتصاد موجه)
- تجميع العلاقات التجارية و المالية و النقدية مع الخارج، كما تم إنشاء ديوان وطني للتجارة

ووضعت الدولة ابتداءا من 1962 قواعد لمراقبة تدفق الأموال و مراقبة الصرف الأجنبي، و بذلك انعدام إمكانية تعامل رأس المال الخاص مع رأس المال الأجنبي.

تطور القطاع العام و سياسة المخططات التنموية:

تعتبر الفترة الممتدة من بداية الإستقلال إلى أواخر الستينات فترة تم التركيز فيها على تقديم الخدمات الإجتماعية والسياسية العامة للإقتصاد وإعادة تنظيم حركة التجارة الخارجية، وإصدار تشريعات تخص النظام المالي والمصرفي.

حيث أن هذه الفترة كانت بمثابة تهيئة أرضية إنطلاق لإقتصاد وطني قوى تسجد في نوعين من التغيرات الهيكلية المهمة:

1 -إزال مخلفات الإستعمال من كل الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية مثل تحديد ملكية الأراضي ، التسيير الذاتي للمؤسسات وغيرها من الإصلاحات.

2 -إعادة توزيع الدخل و الثروة،و إتخاذ سلسلة من الإجراءات و القرارات لتفعيل القطاع العام عن طريق بدأ التأميمات الموجودات المالية و العينية الأجنبية و المحلية.

3 -ضخامة النشاطات و التوجه نحو الإستثمار،وقلة الموارد المالية حتمت على الدولة الإستدانة من الخارج و في نفس الوقت فرض إحتكار على التجارة الخارجية، و التوجه نحو نظام إقتصادي مبني على المخططات إقتصادية تنموية

-المخططات الاقتصادية التنموية فى الجزائر

الصعوبات	المحققات	توزيع الموارد المالية	الأهداف	المخطط
-نقص الموارد المالية. -نقص التجربة وعدم توفير الخبرة. -التركيز على الإستثمار في الصناعة دون القطاعات الأخرى	-وجود تطور سريع في حجم الإستثمارات. -تشجيع الدولة في التوجه نحو التسيير الإشتراكي للمؤسسات	-للصناعة 44 % -للزراعة 17 % -للخدمات 26 % -للتربية و التعليم و القاعدة الهيكلية 13 %	-خلق قاعدة صناعية محلية. -توسيع قاعدة الإستثمارات المشاركة	المخطط الثلاثي 67-69
- نقص الإطارات المتخصصة في ميدان الزراعة و الفلاحة.	- تدعيم جهود التنمية . - الإستثمار في مجال المحروقات. - الإستثمار في	-للصناعة 49 % و المحروقات 177.4 -للتربية و التعليم 12%	- إنشاء قاعدة صناعية بهدف المرور إلى صناعات خفيفة . - تشييد القواعد	المخطط الرباعي الأول 71-73

- نقص الموارد المالية الكافية لتمويل المخططات الإستثمارية	المجال الفلاحي من أجل تطبيق الثورة الزراعية	-للإستثمار الفلاحي 14% - الباقي للقاعدة الهيكلية والخدمات	الهيكلية للتنمية الإقتصادية بالإستثمار في المحروقات. - تقوية القطاع العام. - سياسة التأميمات. - تطبيق التسيير الإشتراكي للمؤسسات	
- زيادة عدد العمال إلى مستويات يفوق المطلوب. - ظهور و تجذر البيروقراطية الإدارية. - تأثير الشركات الكبرى على مراكز إتخاذ القرار مما أدى إلى أحداث خلل في توازن الإستثمارات	- تزايد في حجم الإستثمارات. - تحسين دخل الفرد الجزائري نتيجة لإرتفاع أسعار المحروقات.	-للإستثمار الصناعي 43.5 % -للإستثمار الفلاحي 10.9 % -للخدمات الإستثمارية 3.9 % -للتربية و التعليم 9.2 % -الهياكل القاعدية الباقي للقطاع الخدمات 16.3 %	- متابعة المستوى الكل للإستثمارات. - إعادة هيكلة الإستثمارات. - تطور ميزان التبادل. - توسيع القطاع العام. - تحسين المعيشة للفرد الجزائري. - الإهتمام بالإستثمارات الأجنبية.	المخطط الرباعي الثاني 74/77

من الملاحظ لهذه المخططات الرباعية أنها قامت بتنظيم الإقتصاد الوطني على أساس وجود شركات وطنية، هي في الواقع مؤسسات تتحمل كل واحدة منها نشاط فرع صناعي بالكامل، و كانت هذه الشركات تتصرف كمؤسسات محتكرة لكل نشاط تخصصها من إنتاج، وتجارة خارجية وتوزيع للإنتاج وتحديد السياسة التنموية مما أدى إلى ميل نحو البيروقراطية في التعامل و إلى إحداث إختلال التوزنات في الإستثمارات لها الوطنية لأنها أصبحت تؤثر في مراكز اتخاذ القرار والاستحواذ على أكبر نسبة تمويلية، مما أدى إلى إهمال طرق ، سكن،مدارس، مستشفيات... إلخ (القطاعات الأخرى مثل الزراعة والهياكل القاعدية) بعد ثلاث سنوات من : المخططات الرباعية والتي تعتبر فترة التقويم للمخططات الرباعية إنطلقت المخططات الخماسية من جديد بهدف ترقيع الإختلالات التي حدثت في المخططات الرباعية السابقة.

مصدر : *rapport du 2eme plan quinquinal*

-توسع الإنفاق غير الهادف. -التوسع في	-زيادة وتحسن في المستوى المعيشي.	- الإستثمار الصناعي 38.5 %	-الإهتمام بالصناعات الخفيفة.	المخطط الخماسي الأول 80-84

الإنتاج وعدم وجود الأسواق الخارجية لصعوبة المنافسة الناتج عن الجودة المنخفظة	-إنتعاش قطاع الصناعات الخفيفة و الحرفية. -ظهور نظام المؤسسات الصغيرة في الحياة الإقتصادية.	- الاستثمار الفلاحي 117 % - النقل 3.2 % - للهياكل القاعدية 4.9 % - للسكن 4.9 % - للتربية و التعليم 10.5 % - للهياكل الإجتماعية 4 % - الباقي للللخدمات	-الإهتمام بالمجال الري و استصلاح الأراضي الرعوية. -تنمية الصيد البحري. -العمل على زيادة الإنتاج النباتي و الحيواني.	
- إنخفاض الإستثمار. - إنخفاض الإنتاج الداخلي العام. - ارتفاع البطالة.	-محاولة لتصحيح الإختلالات التي لم تتحقق في المخطط الخماسي الأول	لا تتوفر المعلومات الكاملة	-المحافظة على وفرة الإنتاج. -العمل على تلبية حاجيات أفراد المجتمع. -التحكم في التوزنات الخارجية. -تطور التجارة الخارجية. -تمويل البرامج الإجتماعية. -إعادة الهيكلة.	المخطط الخماسي الثاني 89-85

ان زيادة كثرة العمال الى مستويات يفوق المطلوب ادت افلاس المؤسسلت العمومية و لم تتحقق جميع المشاريع التي خططت لها لسوء التسيير وظهور البيروقراطية,عدم وجود الانسان المناسب في المكان المناسب,الاهمال وعدم المسؤولية اضافة نقص المداخيل الطاقوية منذ 1985 .

مصدر : ***rapport du 2eme plan quinquinal***

المطلب الثاني:إجراءات تحسين المحيط العام لنشاط PME

كيفية ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1]:

يعتبر المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم المؤشرات على وضعيتها . ففي الجزائر يميز هذا المحيط الكثير من المشاكل التي تؤخر نمو هذه المؤسسات، فبالإضافة للمحيط المالي الذي لا يتلائم كثيرا مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن المحيط الإداري يعتبر بطيئا بالنظر للعديد من الإجراءات المطلوبة سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط.

إن من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات مشكلةالتمويل وصعوبة الحصول على القروض البنكية مما دفع دائرتنا الوزارية إلى العمل على إحداث آليات مالية تتلاءم وخصوصية هذه المؤسسات، و بالرغم من أن البنوك العمومية ساهمت في سنة2003 بتمويلات قدرها 555 مليار دج بنسبة 40.60% أي مجموع التمويلات مقارنة بسنة 2001 حيث قدر المبلغ آنداك ب 353 مليار دج أي ما يمثل 30.72% من مجموع التمويلات.

وقد كان تنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية هذه السنة تتويجا للمجهودات المبذولة في هذا الميدان حيث أعلن فيها فخامة رئيس الجمهورية عن إنشاء مؤسستين ماليتين ستساهمان بلا شك في تسهيل الحصول على القروض البنكية وهي صندوق ضمان القروض الاستثمارية و صندوق رأسمال المخاطر برأسمال قدره 30 مليار دج للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة برأسمال قدره مليار 3.5 دج.

إضافة إلى هذا و تطبيقا للأحكام المنصوص عليها في القانون التوجيهي تم إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي سيساهم بدوره في التخفيف من حدة مشكل 2004 الذي انطلق فعليا منذ مارس 2002/11/11 .

كما تعمل الوزارة جاهدة، في إطار تطبيق برنامج الحكومة و المشروع الحكومي لإصلاح المنظومة البنكية و المالية في إعداد و إقتراح آليات مالية جديدة في بلادنا أخذا التجارب الدولية تمويل الآلية الإنتاجية لمؤسساتها الصغيرة و المتوسطة.

و في إطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الحكومة بإعادة تنظيمه في شكل شركات لتقوم بالتكفل تدريجيا بتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط و التخزين عبر (SGP) لمساهمات

1: les petites et moyennes entreprises :Force locale, action mondiale .
www.Oecd.org/dataoecd/3/32/1918323.pdf .

الدولة كافة أرجاء الوطن بحيث يجد المستثمر في متناوله فضاءات مهيأة ومزودة بالوسائل والتسهيلات اللازمة لانتصاب المشاريع.

إضافة للمجهودات المبذولة في إطار العمل الحكومي لتقريب الإدارة المعنية بالإستثمار من حاملي المشاريع الاستثمارية و على غرار ما تقوم به الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار من فتح شبابيك محلية قامت 14 دائرتي الوزارية في إطار تطبيق أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإنشاء مركز للتسهيل التي ستضطلع بمهمة تسهيل إجراءات التأسيس و الإعلام و التوجيه ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق مرافقة أصحاب المشاريع.

مشتلة للمؤسات في أهم الأقطاب الصناعية الجزائرية 14 إضافة إلى ذلك ، قامت الوزارة بإنشاء هذه المشاتل ستلعب دورا هاما في مجال استقبال واحتضان وتدريب حاملي أفكار المشاريع لتجسيدها على أرض الواقع.

كما يتم الآن إتمام الإجراءات الضرورية لإنشاء وكالة وطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتكفل بالإضافة إلى متابعة تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بمجموعة من العمليات أهمها، احتضان بنك للمعطيات الاقتصادية، إعداد دراسات اقتصادية متابعة وتنسيق نشاطات مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات.

دعما للتنمية المحلية و تدعيما للعمل الجواري تم إنشاء مديرية ولائية ستلعب دور المنشط و المتابع 48 و لنشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى المحلي.

في هذا المستوى المحلي دوما، تتدخل وكالة دعم تشغيل الشباب بقد واف في إنشاء المؤسسات المصغرة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من القطاع و ذلك اعتمادا على تعريف القانون التوجيهي للمؤسسات كما سيساهم وبدون شك كل من البرنامج الذي أطلقه فخامة رئيس الجمهورية باتجاه أصحاب المشاريع الذين يتراوح عمرهم بين30 و سنة 35 فئة أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة و الذي يقوده الصندوق الوطني للتأمين البطالة.دفع عملية إنشاء المؤسسات على المستوى المحلي وجهاز القرض المصغر.

المطلب الثالث:آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن مسألة تأهيل المؤسسات تجرنا بالضرورة إلى الحديث عن تحسين القدرة التنافسية، ذلك أن عالمية التبادلات و التغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية تفرض علينا إيجاد الطرق الحديثة والناجعة في عملية التأهيل التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل .
و لتمكين مؤسسات القطاع من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، و لكي تصبح منافسة لنظيرتها في العالم، و بالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، أعدت الوزارة برنامجا وطنيا سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013 لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1]بقيمة في 1 مليار دينار سنويا و تتمثل أهدافه الأساسية فيما يلي:

1 - تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط و سبل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدرتها حسب الفروع و بلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع.

2 - تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ومكونات محيطها القريب.

3 - إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها.

4 - المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و أجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية ومخططات التسويق (**ISO**) العالمية.

5 - تحسين القدرات التقنية و وسائل الإنتاج.

اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي بواسطة – و ينتظر من هذا البرنامج تنمية سوسيو نسيج من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذي تنافسية و فعالية في سوق مفتوح و إنشاء قيم مضافة جديدة ومناصب شغل دائمة و تطوير الصادرات خارج المحروقات و التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي

1: PME magazine d'algérie « Financement de la PME, de nouveaux instruments »N°17-Mars 2004

ووضع وسائل تسيير جوارية في خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في خدمة الدولة و الاقتصاد الوطني.

ترقية المناولة و الشراكة:

باعتبار الماولة الصناعية من أهم الوسائل لتنمية القطاع و الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم الوزارة بعمل تحسيسي تجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها كبورصات المناولة و الشراكة الجهوية المتواجدة حاليا وتدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة تم تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون و الشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص و العام وكذا مع الشركاء الأجانب ، كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة له.

ترقية التشاور:

إن عملية ترقية التشاور تعتبر من المهام الأساسية التي تضطلع بها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل، بدراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال لجان تقنية تجتمع دوريا لتساهم في تقديم المقترحات للسلطات العمومية قصد إعداد الخطط الإستراتيجية لترقية القطاع.

وقد تدعم هذا العمل بتأسيس مجلس وطني استشاري وتنصيب مختلف هياكله التنظيمية وهذا تطبيقا ، و هذا بهدف ضمان حوار للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سيما في المادة دائم ومستمر بين السلطات العمومية و الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين.

المنظومة المعلوماتية الاقتصادية والإحصائية[1]:

إن من بين أسباب التضارب في المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،غياب تعريف دقيقلها ولذلك جاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسد هذا الفراغ و تسعى في هذا الإطار وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى بناء نظام معلومات اقتصادي و إحصائي قوي و فعال يمكن المؤسسات الاقتصادية والسلطات العمومية من استغلاله في ظروف أحسن .هذه المنظومة التي ترتكز على المؤسسة عن طريق المعطيات التي توفرها تتوجه إليها في آن واحد بفضل توفير المعطيات الاقتصادية و الاحصائية لتوسيع نشاطها بإنجاز

1: Maryse Salles « stratégie des PME et intelligence economique, une méthode d'analyse du besoin » édiion economica paris 2003.

دراسات وتحقيقات اقتصادية ،كما قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2003 ، وقد تم نشر أهم المعطيات في ثلاث شعب صناعية وهي الصناعة الغذائية، مواد البناء،كيمياء ، صيدلة،ومن ناحية أخرى تمتجنيد مبلغ مالي في .الناتجة عن هذه الدراسات في موقع إنترنت الخاص بالوزارة مليون دج لإنجاز مجموعة من الدراسات و التحقيقات الاقتصادية من بينها 100 ميزانية الوزارة مقدر ب خمس دراسات في طور الإعدادفي فروع البناء و الأشغال العمومية، التجارة و التوزيع، الخشب الفلين و الورق، الصناعات النسيجية، الخدمات المقدمة للمؤسسات و الإلكترونيك الإلكتروتقني والإعلام الآلي إن هذه الدراسات ستمكن الوزارة لا محالة من أخذ صورة دقيقة عن وضعية مختلف قطاعات النشاط و ستتيح لها ذلك فرصة إعداد مخططات التأهيل و إنشاء بنوك معلومات يسمح بدعم المؤسسات الصغيرة وفي هذا الإطار استفادت هذه المؤسسات بتعاون دولي لدعمها. المتوسطة في إنعاش الاقتصاد الجزائري.

التعاون الدولي: يتمثل هذا التعاون في:

برنامج ميدا (MEDA) لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر:

لقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها القطاع تؤتي ثمارها و خاصة ما تعلق منها و ليس أدل على ذلك من برنامج ميدا المندرج في إطار التعاون الأوردو. بالتعاون المتعدد الأطراف متوسطي خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له. إذ و انطلاقا من هدفه الأساسي المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق تأهيلها و تأهيل محيطها تم عملية تأهيل و تشخيص و تكوين في إطار الدعم المباشر وكذا 400، حوالي 2004 تحقيق إلى غاية جوان مليون أورو سيحسن ظروف حصول المؤسسات على 20 إنجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة القروض.

التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:

تم الإتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية و لدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة و نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و (مشاتل) المنافسة، و إحداث محاضن تطوير التعاون مع الدول الأعضاء و التي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا و أندونيسيا و تركيا.

التعاون مع البنك العالمي:

تم إعداد برنامج تعاون تقني مع (SFI) مع البنك العالمي و بالخصوص مع الشركة المالية الدولية لبارومتر المؤسسات لإعداد ووضع حيز التنفيذ (NAED) برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها و سيتدخل هذا البرنامج أيضا في الصغيرة و المتوسطة إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.

التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

تم الاتفاق على مساعدة فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرع الصناعات الغذائية والتي جسدت بإحداث وحدة لتسيير البرنامج و اختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص لهذا الفرع.

التعاون الثنائي:

و في مجال التعاون الثنائي وخصوصا في مجال التكوين و الاستشارة انتقل برنامج التعاون إلى مرحلته الثالثة، حيث أنه و بعد أن أنهى تكوين مجموعة من (PME/CONFORM) الجزائري الألماني الخبراء في هذا الميدان بالإضافة إلى مهام التكوين و الاستشارة الموفرة للمؤسسات و الجمعيات المهنية، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.

إضافة إلى ذلك هناك العديد من برامج التعاون الثنائي وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة ووفيرة في ميدان تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كفرنسا و إيطاليا و إسبانيا وتركيا وكندا و تسعى وزارتنا في هذا الميدان إلى اكتساب كل الخبرات الضرورية لوضع البرامج المواتية اعتمادا على التجارب الرائدة في ميدان تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إنعاش الاقتصاد الجزائري:

إن الانفتاح على الأسواق العالمية سيحدث في آفاق العشرية القادمة منافسة شرسة على أسواق السلع و الخدمات وحتى تتم المحافظة على نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بادرت الوزارة بإعداد قانون و المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي دعم هذا 12/12/01 المؤرخ في 18-01 توجيهي رقم القطاع بالدعائم القانونية الضرورية التي تضمن استقراره و التقليص من حدة التأثير السلبي للمحيط فالبرغم من النتائج الاقتصادية المحققة فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعرف الاقتصادي الحالي العديد من العراقيل التي من شأنها إعاقة نموه الطبيعي، وأمام هذا الوضع تعكف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إعداد جملة من التدابير التي من شأنها المساهمة في التخفيف من حدة هذه المشاكل ففي ميدان الاستثمار،ساهمت وزارتنا في وضع اول آلية مالية وهي صندوق ضمان القروض و الذي سيساهم بقسط معتبر في ضمان

القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار إنشاء كما أنها بصدد إنشاء مجموعة من مشاتل. مؤسسات جديدة أو توسيع النشاطات الإنتاجية للمؤسسات المتواجدة المؤسسات فور صدور النصوص القانونية المنظمة وكذلك الأمر بالنسبة لمراكز التسهيل التي ترافق حاملي أفكار مشاريع في إجراءات التأسيس، الإعلام و التوجيه.

و لتشجيع الاستثمار تقوم دائرتنا الوزارية بإعداد خريطة تموقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإحصاء فرص الاستثمار على المستوى المحلي وعرضها على المستثمرين الوطنيين و الأجانب وهذا في إطار التعريف بالوطنية الاقتصادية.

و في ميدان دعم النشاطات المنتجة تعكف الوزارة على ترقية المناولة باعتبارها أفضل وسيلة لتكثيف نسيج كما أعدت الوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسيدعم هذا العمل بإنشاء مجلس وطني لترقية المناولة برنامج وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكملا لبرامج التأهيل المتواجد وذلك قصد تحصين تنافسية هذه المؤسسات وفتح المجال لها لاحتلال حصص من الأسواق الوطنية و السماح لها بخوض غمار المنافسة لاحتلال أسواق خارجية.

كما أن دائرتنا الوزارية تسهر على ضمان حركية دائمة مع عالم المؤسسة عن طريق التشاور مع مجمل منظمات أرباب العمل و الجمعيات المهنية التي تنشط في هذا الميدان، وترقية العمل بإنشاء مجلس استشاري وطني للتكفل بضمان ديمومة عملية التشاور هذه.

و في نفس السياق تقوم الوزارة بإعداد الوسائل الكفيلة بتحقيق إنجاز منظومة إحصائية و إعلامية اقتصادية التي ستضمن خلق ديناميكية لوضع حل نهائي للتضارب الموجود في المعلومة الاقتصادية و لضمان التواصل بين مختلف هذه العمليات أعدت الوزارة العناصر الأساسية لإستراتيجية وطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المدى الطويل سيتم مناقشتها وإثرائها من طرف مختلف المتعاملين الاقتصاديين و القطاعات ذات الصلة عن طريق تنظيم جلسات وطنية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة

ستقوم الحكومة أيضا بإعداد خريطة تمركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغرض جرد الفرص المحلية للاستثمارات التي تقترح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

و يتعلق الأمر كذلك بتحسين محيط المؤسسة عن طريق خلق مراكز للتسهيل و إنشاء مشاتل لمؤسسات صغيرة ومتوسطة مبدعة، وترقية المناولة، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج وطني لتأمين

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات القدرة التصديرية، وكذا إعادة الاعتبار للتراث الحرفي والمحافظة عليه من خلال عمليات التكوين و تدابير دعم ذات طابع جبائي و جمركي، يستند كل ذلك إلى أدوات مالية جديدة أكثر ملائمة لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن حيث الآفاق المستقبلية، من الضروري وضع إستراتيجية وطنية لتنمية مستديمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمساهمة جميع المؤسسات و الشركاء المعنيين.

و في الأخير يمكن إحصاء عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب الوزير مصطفى بن بادة بالمائة 10 وهو ما يشكل زيادة بنسبة 2003 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة أنشئت سنة 27 يوجد قرابة 2002 مقارنة بسنة.

سنة 288.587 إلى 2002 سنة 261.863 وقال السيد بن بادة أن العدد الإجمالي لهذه المؤسسات انتقل من بالمائة و17 بالمائة و الصناعة ب 32 أنها تتوزع على فروع البناء و الأشغال العمومية بنسبة و2003 المرتبة الأولى في توزيع هذه 25.331 و تحتل العاصمة ب 22 بالمائة والكيمياء والنسيج و التعدين بمؤسسة 14.474 المؤسسات تليها ولاية وهران .

في قطاع المؤسسات مناصب الشغل 78 بالمائة ويوفر القطاع الخاص حسب ما أوضح السيد بن بادة 74.763 شخص مقابل 550.386 الصغيرة و المتوسطة إذ يشغل

التقليدية توفره الصناعات (32 و11 بالمائة) شغل 79.850 توفره المؤسسات العمومية و (6 و10 بالمائة) شغل منصب 705.000 علما أن القطاع بأكمله يوفر

بالمائة 48 الوزير نسبة حسب يشكل مليار دج و هو ما 1.786 بلغت عائدات القطاع 2003 وخلال سنة من حجم الناتج الداخلي الخام المسجل السنة الماضية، و أشاد السيد بن بادة بالحركية الكبيرة التي يشهدها الجارية على تصريح بنية الاستثمار خلال السداسي الأول من السنة 2079 بالجزائر بدليل تسجيل الاستثمار و أكد الوزير في رده على أسئلة الصحافة أن مستوى الشبابيك الستة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كل الوسائل الضرورية للقضاء على انتشار السوق غير الرسمية التي تشكل الحكومة عازمة على استعمال بالمائة من التجارة في الجزائر وتهدد بشكل كبير استمرارية المؤسسات الصغيرة و30 إلى 20 من المتوسطة.

R.BRENNEMANN-S.SEPARI « Economie d’entreprise »Op.Cit,p166

خلاصة الفصل الأول

نلاحظ أنه على الرغم من كل النوايا والجهود لتنشيط هذا القطاع فإنه ما يزال يحتاج إلى الكثير من الجهود

من هنا تبرز ضرورة العناية أكثر فأكثر بهذا القطاع، سواء على المستوى الكلي و ذلك من خلال السياسات الوطنية الداعمة أو على المستوى الجزئي من خلال اعتماد استراتيجيات تدعيم الوضع التنافسي لهذه المؤسسات في الكل الإقتصاد الدولي الذي يتسم بانفتاح الأسواق وحدة المنافسة و سيادة المعرفة و المهارات.

إن تحسين التنافسية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمر عبر إعادة التأهيل، و تحديث أدوات الإنتاج وجلب التكنولوجية الجديدة،وتعزيز قدرات التسيير و تحسين الجودة للإستجابة لمتطلبات المنافسة الخارجية و خاصة أن الجزائر مقبلة على استحقاقات هامة متمثلة في إنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي. فمن أجل تعزيز القدرة على مواجهة المنافسة الأوروبية و العالمية جراء إلغاء الحواجز التعريفية الجزائر مطالبة باللجوء إلى إعادة تأهيل نسيجها الإنتاجي نظرا لما يعاني من صعوبات هيكلية و عجز تنظيمي على مستوى المؤسسة و المحيط.

إلا أن عملية إعادة التأهيل تتطلب مهارات وموارد مالية حيث أن الجزائر لا تستطيع لوحدها توفيرها بل يتطلب استغلال الموارد المالية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وهي عبارة عن إجراءات مرافقة من اجل إعادة تأهيل المحيط و المؤسسات و التحضير لإنشاء منطقة التبادل الحر.

و يجمع الاقتصاديين أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحاجة إلى أكثر من أي وقت مضى إلى برنامج لدعم التأهيل من قبل الدولة (البرنامج الذي تم تنفيذه بطريقة محتشمة و محدودة)،و كذلك بحاجة إلى مخطط عمل ديناميكي(مخطط استعجالي)الذي يسمح بتدليل الصعوبات أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يؤدي إلى تحسين مناخ العمال و بالتالي تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تمهيد

اتفق جميع المهتمين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي، نظرا للسمات التي تتميز بها على المؤسسات الكبيرة والتي ذكرت سابقا في الفصل الأول، لذا فإن مختلف برامج حكومات دول العالم قد كرست هذا الاتجاه باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل إحدى الأولويات التي ينبغي منحها الأهمية الخاصة، وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والتي تميزها ظاهرة العولمة ومالها من رهانات وتحديات أمام المؤسسات الوطنية ومن أهمها التنافسية بين المؤسسات، وإدراكا بضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية وصعوبة تكيفها مع الواقع الاقتصادي المفروض حيث التنافس الشديد بين المؤسسات العالمية في السوق المحلية كما يكون هذا التنافس بين المؤسسات الوطنية في حد ذاتها، كما يكون هدف المؤسسات العالمية السيطرة على الأسواق الوطنية ومحاولة أبعاد المؤسسات الجزائرية من أسواقها.

بعد ذلك كله أصبح من الواجب تأهيل والعمل على وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصوص حتى تكون قادرة على التكيف مع المحيط الجديد واستغلال الفرص المتاحة في السوق وتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي والرفع من أداء الاقتصاد الوطني، وهو ما قامت به الجزائر من خلال تسطير برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فهناك برامج وطنية وأخرى بالتعاون مع دول وهيئات دولية. أما برامج التأهيل الوطنية فقد قدمت الجزائر برامج لتأهيل المؤسسات الصناعية وبرامج أخرى لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأما بالنسبة للتعاون الدولي من أجل تأهيل المؤسسات الاقتصادية كان برنامج ميدا مع الاتحاد الأوروبي، والتعاون التقني الألماني وغيرهما. وهو ما سندرسه في هذا الفصل والذي تم تقسيمه إلى ما يلي :

- المفاهيم المرتبطة بالتأهيل في الجزائر
- متطلبات التأهيل
- البرنامج الجزائري للتأهيل
- التعاون الدولي للدعم والتأهيل

المبحث الأول:المفاهيم المرتبطة بالتأهيل في الجزائر

إن مصطلح التأهيل يعتبر من أكثر المصطلحات اهتماما مقارنة بالمفاهيم التقليدية كالتصحيح الهيكلي وإعادة الهيكلة، فالتأهيل حاليا أصبح أمرا ضروريا لكونه عملية تشمل المؤسسة ومحيطها ، فعملية التأهيل تساعد على ترقية اقتصاد منفتح ومنافس على الصعيدين الداخلي والخارجي وهي تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، وللتأهيل تعاريف عدة وكما له مبادئ ودوافع وأهداف.

المطلب الأول: تعريف التأهيل

مصطلح التأهيل يعد وليد التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار وسائل دعم اندماج البرتغال للإتحاد الأوربي إذ يهدف إلى التسريع من عملية عصرنة الاقتصاد البرتغالي من خلال تقوية قواعد التكوين ، المهني والتحكم في تمويل الاستثمارات الإنتاجية للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] وبنجاحها ألفتت اهتمام العديد من الدول النامية ومنها الجزائر .

هناك عدة تعاريف لمصطلح التأهيل تختلف في صياغتها إلا أنها متفقة جميعها على أن التأهيل هي تلك العملية التي تقترن دائما بتحسين تنافسية المؤسسة، فالاقتصادي" دوجلاس نورث" يعرف التأهيل بأنه"عملية معقدة و تأخذ وقتا طويلا حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام و الخاص إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة ، و هو ما يتطلب تغير في الأفكار و السياسات و القوانين و المفاهيم و الإجراءات و على الدولة أن تضع خطة متوازنة واضحة و صريحة من أجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج[2]" .

فهو كذلك :" مجموعة من القواعد تحث على تحسين منافسة المؤسسة" ، كما يعرف على أنه " عملية إصلاح دائمة ، تعمل على إدخال فكرة التطور ، و التنبؤ و البحث عن نقاط القوة و نقاط الضعف ، بتعبير آخر مجموعة من الإجراءات تنبع من إستراتيجية واضحة في التعامل مع محيط المؤسسة". وأن التأهيل يحتوي على: " جملة من العمليات ذات طابع تقني ، تكنولوجي و تسييري تقوم بها المؤسسات الاقتصادية ،بهدف وضع المؤسسة في نفس المستوى مع مثيلاتها الأجنبية أو القريبة منها على الأقل ، أي جعلها تتمتع بقدرة تنافسية من خلال المنتوجات الجيدة التي تستجيب للنوعية وتحقق الارباح[1] ، لكن هذا وحده لا يكفي فلابد من تأهيل محيطها الاقتصادي للاستثمار الأجنبي ، و هو ما يستدعي أيضا إعادة

1: سمير عمير،تكنولوجيا المعلومات و الاتصال حافز أم عائق أمام تأهيل المنشأة الصغيرة و المتوسطة،الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف ، أفريل 2004.

2 : عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2007، ص85.

النظر في دور الدولة اقتصاديا .

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة 1995 التأهيل بأنه[2] عبارة عن " مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من اجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات ". وفي تعريف أخر هو" عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق ".

أما وزارة المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر عرفت عملية التأهيل على أنها" حركة تدعيمية للخوصصة في إطار عولمة المبادلات ،التي غيرت من محددات ومؤشرات التنافسية المحلية والدولية[3]"

وبشكل عام فإن التأهيل يعني : تطوير المؤسسات الاقتصادية من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة و الكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط البقاء و تحقيق مردودية اقتصادية ، و بالتالي يعني بالقدرة على المنافسة و التي أصبحت عالمية ، بمعنى مساعدة المؤسسات الصناعية الإنتاجية ، التجارية و الخدماتية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة و الكفاءة و عدم تركها تواجه مصيرها لوحدها.

1 :عروب رتيبة،و ربحي كريمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف، أفريل 2006.

2 :قريش نصيرة،آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،الملتقى الدولي حول: متطلبات التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الشلف،أفريل 2006.

3: Ministère de la petite et moyenne entreprise, mis a niveau et compétitivité industrielle

المطلب الثاني: مبادئ ودوافع وأهداف التأهيل

إن برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر باعتباره برنامج اختياري وليس مفروضا على المؤسسة، وهو يعتبر مسار دائم لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ويتضمن مبادئ يقوم عليها برنامج التأهيل وله دوافع وأهداف كما سنعرض كما يلي:

الفرع الأول: مبادئ التأهيل :

إن برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يعتبر مسارا دائما لتحسين تنافسيتها و هو برنامج اختياري من طرف المؤسسة و ليس إجباريا عليها و يتضمن جملة من المبادئ وهي كما يلي[1] والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (3-1): مبادئ التأهيل المؤسسات

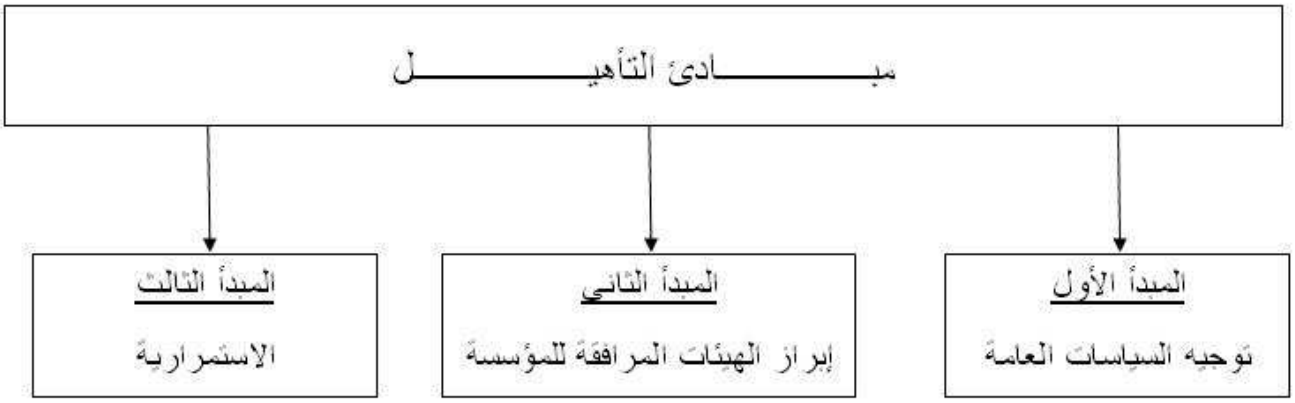

المصدر: من إعداد الطالب

1) **المبدأ الأول :** يتولى برنامج التأهيل توجيه السياسات العامة لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يكون ذلك عن طريق ما يلي :

- وضع برنامج لتأهيل المؤسسات و المحيط الذي تنشط فيه .
- وضع برنامج تحسسي و إعلامي لتوضيح السياسة الصناعية العامة لمختلف المتعاملين .
- وضع سياسة صناعية لاستخدامها كعامل مساعدة لبرامج الدعم .

2) المبدأ الثاني : تتمثل مهمة برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية في إبراز الهيئات المرافقة للمؤسسة في إطار مجهوداتها لإعادة هيكلة مصالحها و يكون ذلك عن طريق :

- تنظيم الدورات التكوينية المتخصصة.

1:تشام كمال و تشام فاروق،دور و اهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر-تونس-المغرب، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف،أفريل 2006.

- تنظيم تسيير المناطق الحرة .
- إشراك البنوك و المؤسسات المالية .

3) المبدأ الثالث : يعتبر برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية عملية مستمرة الزمن تبنى أساسا على التجديد ، البحث و التطوير أي أنه مسار دائم لتحسين قدراتها و ذلك عن طريق إدخال مناهج و طرق جديدة لتسييرها .

الفرع الثاني: دوافع التأهيل

إن الأسباب و الدوافع التي أدت بالجزائر إلى حتمية تكييف مؤسساتها للاندماج في الاقتصاد العالمي تكمن في العوامل الخارجية و العوامل الداخلية كما يلي 1 وهي موضحة في الشكل التالي.

الشكل رقم (3-2)دوافع التأهيل

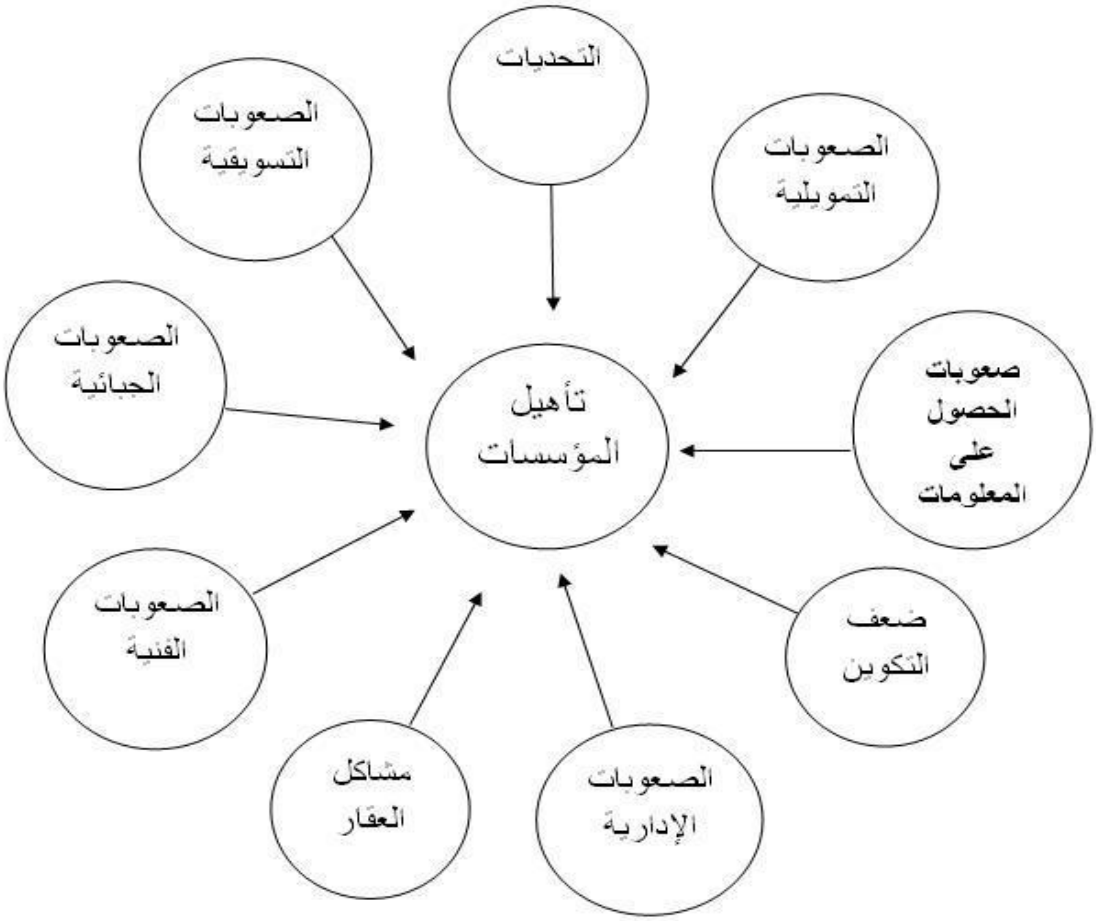

المصدر: من إعداد الطالب

1) التحديات : تتمثل في تحديات المنافسة الخارجية نتيجة للتغييرات التي يعرفها الاقتصا د الوطني كموجة التحرر الاقتصادي و الاندماج ضمن فضاءات المناطق ذات التبادل الحر، خاصة مع الإتحاد الأوروبي بعد الاتفاق المبرم في أفريل 2002 في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

2) الصعوبات التمويلية : إن حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم ومن حيث المشروطية ، ومن ناحية الأولويات وخاصة في ظل اقتصاد الانفتاح حيث انعكس ذلك على حرمان الأنشطة الإنتاجية و في نفس الوقت تشجيع أنشطة المضاربة وتوسعت الدائرة التجارية المضاربة على حساب الدائرة الانتاجية التي توفر الثروات ومناصب الشغل بسبب. الانفتاح غير المضبوط للاقتصاد الوطني[1].

3) صعوبة الحصول على المعلومة : يعتبر الحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة من المشاكل العويصة التي تصطدم بها المؤسسات في رسم سياساتها الإنتاجية و مخططاتها التسويقية لعدم توفر مركز مختص في جمع و معالجة و توزيع المعلومة الاقتصادية.

4) ضعف التكوين و العمل المؤهل : تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدم إتباع أصحابها الأساليب الحديثة في الإدارة و التسيير ، حيث يسود في إدارة هذه المؤسسات نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة و التمويل و التسويق و غيرها بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في سجل ترتيب الوظائف و المحاسبة و الإقتصاد و غيرها و عدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في أقسام و إدارات المؤسسة، كما أنه لا تلجأ المؤسسات إلى تدريب و تكوين عمالها نتيجة الصعوبات المالية بالإضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري و عدم ملائمة نظم التعليم و التدريب لمتطلبات التنمية .

5) الصعوبات الإدارية : إن القرارات و الإجراءات الإدارية على مستوى جهاز التنمية مازالت تتسم بالتعقيد و التباطؤ و ذلك بسبب تعدد مراكز و ضعف تجسيد سياسة تقريب الإدارة للمواطن فلا زال المستثمرون يعانون من المشاكل و يواجهون العديد من العوائق الإدارية و الإجراءات البيروقراطية ، فمن لحظة ميلاد فكرة الاستثمار إلى أن يتجسد المشروع على أرض الواقع ، " المستثمر عليه أن يتخطى 30 مرحلة قبل الحصول على الترخيص لإقامة المؤسسة ، تضاف إليها فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة تمتد من 3 إلى 4 سنوات ."

1 : صالح صالحي، أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري،ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي:الإشكاليات و آفاق التنمية، القاهرة، 18-22 يناير 2004،ص 189.

6)الصعوبات الخاصة بالعقار : من بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز و تنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي فهناك الكثير من العقبات منها[1] :

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.
- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات.
- اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل.
- نقص في الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين دولة أو خواص.
- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن.

كما نذكر أن المناطق الصناعية عبر الوطن انحرفت بسبب غياب سياسة خاصة بها عن غرض ها ودخلت في دائرة أخرى تتميز بحالة تدهور في التهيئة و التسيير وتحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية كما أصبحت بعض المناطق الصناعية تشكل خطرا بيئيا.

7)الصعوبات الفنية: تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة على قدرات و خبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسة كما أنها تستخدم أجهزة و معدات أقل تطورا من تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة أو لا تتبع أساليب الصيانة و الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية كما أن إختيار المواد الخام و مستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا تخضع للمعايير فنية و هندسية مدروسة و لكنها تعتمد في أغلب الأحيان على خبرة أصحاب المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان .

8) الصعوبات الجبائية : أهم مشكل يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتمثل في اقتطا ع الرسوم و الضرائب المطبقة في دورتها الاستقلالية العادية ، بالإضافة إلى تطبيق الرسم الإضافي الخاص الذي إنعكس سلبا على القطاع كما يتميز النظام الجبائي بعدم المرونة الأمر الذي حال دون إعطاء فرص إستثمارية سواء وطنية أو أجنبية .

9)الصعوبات التسويقية : تتمثل الصعوبات التسويقية فيما يلي :

- عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي و الخارجي بمنتجات و خدمات هذه المؤسسات فضلا عن ضيق السوق المحلي و عدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق و

1:شبايكي سعدان، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،الملتقى الوطني الأول: حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطةو دورها في التنمية، جامعة عمار ثليجى،الأغواط،8-9 أفريل 2002.

نقص الكفاءات التسويقية و عدم الاهتمام بإجراءات البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق و أساليب النقل و التوزيع و التعبئة و التغليف و أذواق المستهلكين. الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها .

- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد أو المحاكاة مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية .

- عدم توفير الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية و قيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات اغارقية لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية .

- نقص المعلومات و الإحصاءات المتاحة لدى هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة و شروط و مواصفات السلع المنتجة .

- عدم وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات القطاع .

- عدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية و الإعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات في الخارج نتيجة إرتفاع تكاليف تلك العمليات .

- عدم وجود دراسات للأسواق الخاصة من حيث الحجم و طبيعة الأسواق و كذا طبيعة المنافسة التي تواجه المؤسسة الصغيرة .

- عدم التطور في المواصفات المنتج بما يتلاءم و ذوق المستهلك .

الفرع الثالث: أهداف التأهيل

تتمثل أهداف برامج التأهيل في أهداف عامة لها و أهداف خاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي[1]:

- ويمكن تلخيص الأهداف العامة فيما يلي:

* تحديث المحيط الاقتصادي. ·

* تقوية هياكل الدعم. ·

* التمكين لتطوير تنافسية المؤسسات. ·

* تطوير التجهيزات. ·

1 :عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان،تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات-دراسة حالة الجزائر و الدول النامية،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،21-22 نوفمبر 2006.

* تطوير نظام التنظيم والتسيير. ·
* تطوير أنظمة الإنتاج، ·
* تكوين العمال والمسيرين والإداريين بالطرق الحديثة. ·
* مساعدة المؤسسات على تحسين الجودة ، والعمل بمعايير الجودة العالمية مثل "إيزو". ·
* ترقية وظيفة التسويق وحث المؤسسات على استخدام مخططات التسويق، والبحث عن أسواق جديدة.

- أما الأهداف الخاصة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي:

* جعل هذه المؤسسات قادرة على التحكم في التقدم التقني وفي الأسواق. ·
* جعل هذه المؤسسات قادرة على المنافسة على مستوى السعر/الجودة. ·
* إنشاء قيم مضافة جديدة. ·
* خلق مناصب شغل جديدة ودائمة. ·
* تطوير الصادرات خارج المحروقات.
* التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. ·
* التقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي. ·
* وضع وسائل تسيير جواريه في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ·
* توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في خدمة الدولة و · الاقتصاد الوطني.

وفي هذا المضمار نرى بأن هدف برنامج تأهيل المؤسسات لا يتعلق بجانب الإدارة أو تسيير للموارد والأسواق والتشغيل، وإنما يخص مجموع الهيئات المؤسسات الإدارية والمتعاملة مع المؤسسة الاقتصادية والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-3): مسار عملية التأهيل

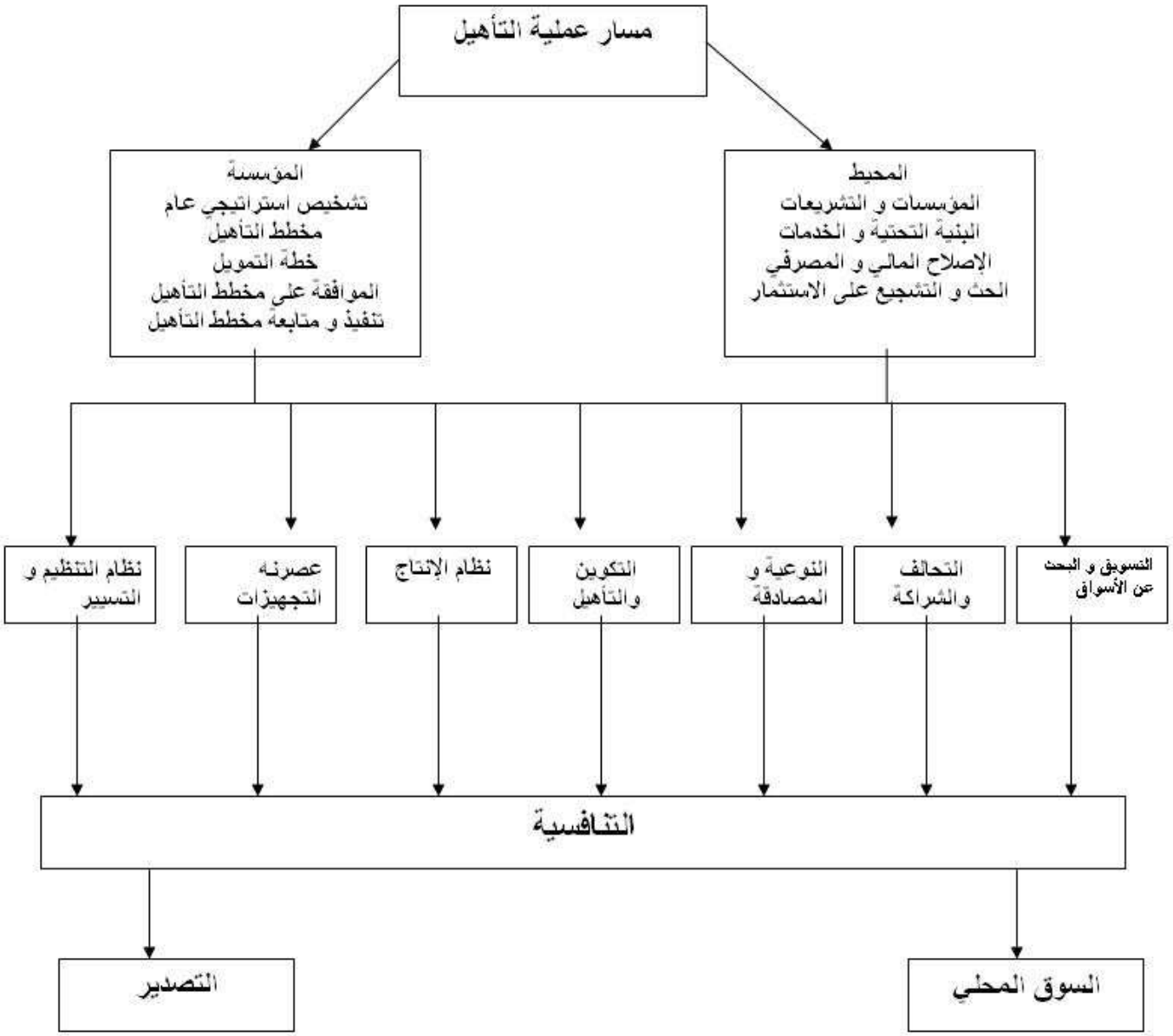

المصدر: عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون، التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008 ، ص 182 .

ونلاحظ من خلال هذا الشكل أن مسار برنامج التأهيل تابع لوزارة الصناعة له شقان الأول لتأهيل محيط المؤسسة والثاني لتأهيل المؤسسة نفسها، أي له هدف لتأهيل على مستوى الكلي وعلى المستوى القطاعي وعلى المستوى الجزئي، كما سيأتي لاحقا .

المبحث الثالث : البرنامج الجزائري للتأهيل

وضعت الجزائر برامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية حتى تتمكن من الصمود في سوق تنافسية والتي ستواجهها مع الانفتاح الاقتصادي، خاصة مع إبرام الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتأسيس منطقة التبادل الحر ، وينجر على ذالك دخول مؤسسات أجنبية في السوق الجزائرية ومنافسة مؤسساتها عندها كان لزاما على الدولة الجزائرية تسطير جملة من البرامج قصد تأهيل مؤسساتها والرفع من قدرتها التنافسية لمواجهة المنافسة الأجنبية. وفي هذا الصدد يوجد برنامجين إحداهما خاص بتأهيل المؤسسات الصناعية والأخر خاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

المطلب الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

إن برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية جاء في تطلعات الدولة الجزائرية من أجل تطوير المؤسسات الوطنية حتى تكتسب قدرة تنافسية تؤهلها لمنافسة المؤسسات الأجنبية بعد الانفتاح الاقتصادي وفتح أبواب التجارة الحرة، ويتضمن هذا البرنامج عدة أهداف على المستويات الثلاث الكلي والقطاع ي والجزئي ، ويتم تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية تحت إشراف هيئات تعمل على السير الحسن لبرنامج كما سيأتي فيما يلي:

الفرع الأول: مضمون وأهداف البرنامج

كانت أول انطلاقة لتأهيل المؤسسات الصناعية في سنة 1999 في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، حيث قدمت مساعدات مالية مقدرة ب 1.000.269 دولار، ويسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل والذي تشرف علية وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذالك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكيف جميع مكوناته ، ويقدر المبلغ المخصص بتمويل هذا البرنامج ب 04 مليار دج[1].

وترمي عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق جملة من النقاط على رأسها تأهيل البيئة التي تنشط فيها المؤسسات مختلفة " كلية ، جزئية و قطاعية " ذلك لأن المؤسسة في ظل الاقتصاد التنافسي ، يصبح هدفها اقتصادي و مالي في آن واحد ، محليا و دوليا ، و بهذا تتعدد الأهداف و الوسائل لتحقيق ذلك. وفيما يلي أهم الأهداف الخاصة ببرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية على المستويات الثلاث ، الكلي، القطاعي ، الجزئي أي على مستوى المؤسسات الاقتصادية و التي حددت من خلال التشخيص

1: أوشن ليلى،الشراكة أجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة مولدي معمري،تيزي وزو،2011،ص123.

لوضعية القطاع الصناعي الجزائري من قبل الوزارة المكلفة، بالتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "**onudi**" .

الشكل رقم(4-3) أهداف برنامج التأهيل

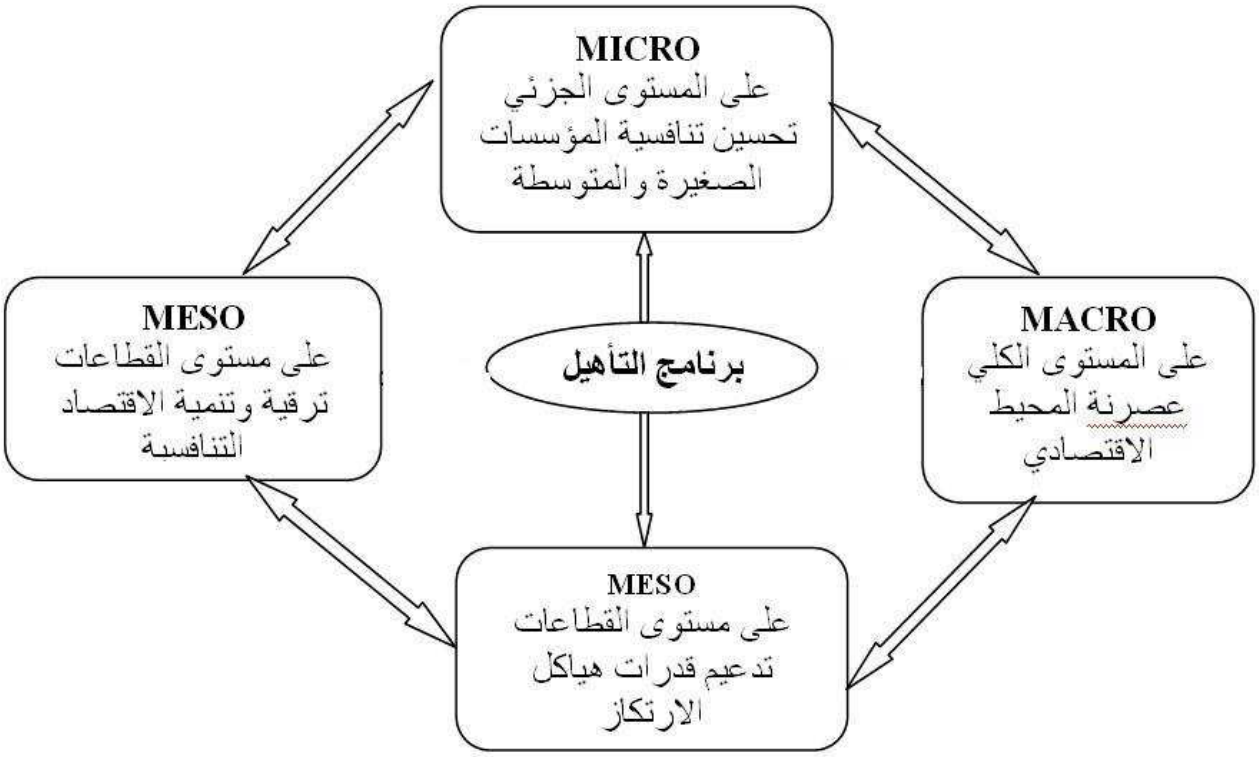

المصدر: وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

1) أهداف التأهيل على المستوى الكلي : تتمثل في عصرنة المحيط الصناعي و هيكلته ، و ذلك أن تأهيل المحيط لابد أن يبحث عن مصادر التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي ، و هذا لأن مؤسساتنا لا تستفيد من بيئة مدعمة لها ، أو ملائمة و محفزة وفقا لسياق المنافسة العالمية ، و هو ما لم يسمح للجزائر باستغلال المزايا المقارنة والأهداف نوجزها في النقاط التالية :

- إعداد سياسة اقتصادية تكون أساسا لبرنامج الدعم و الحث على رفع المستوى التأهيلي مع مراعاة الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية و الدولية .
- وضع آليات تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية القيام بإجراءات على المستوى القطاعي و الجزئي.
- وضع قيد التنفيذ برنامجا تحسيسيا و اتصاليا من أجل جعل إجراءات السياسية الصناعية مقروءة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين مع الإشارة بوضوح إلى الممثلين و الوسائل المتوفرة للمؤسسات .

2) أهداف التأهيل على المستوى القطاعي : نجد بأن برنامج تأهيل المؤسسات يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة ، من حيث مهامها وإمكاناتها وتأكيد من مدى كفاءتها في دعم عملية التأهيل ، و بهذا فالهدف الأساسي على المستوى القطاعي يكمن في تدعيم إمكانات الهيئات المساعدة للمؤسسة و محيطها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات و يتعلق الأمر أساسا ب :

- جمعيات أرباب العمل و المهنيين في القطاع الصناعي .
- الهيئات الشبه عمومية " تقنين ، مكاتب الدراسات في الجودة ، مد ارس ، معاهد التكوين في الإدارة".
- هيئات التكوين والتخصص.
- البنوك والمؤسسات المالية.
- هيئات تسير المناطق الصناعية.
- معاهد و مراكز الموارد التكنولوجية و التجارية .

فهدف تأهيل بيئة المؤسسة هو تدعيم قدرات هيئات الدعم للمساهمة في تحسين تنافسية المؤسسات و ذلك من خلال مجموعة من النشاطات التي تقوم بها كالتكوين ،ومنهجية تقييم و متابعة مخططات التأهيل، من خلال ذالك يكون فحص تشخيص و تأهيل الموجود ، واقتراحات و دراسات لإمكانية الإنجاز للهياكل الجديدة .

3)أهداف التأهيل على المستوى الجزئي : إن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المحفزة على تحسين النوعية ، و من وجهة نظر المؤسسات يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم ، أو إجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي تواجه المؤسسة ، فهو لا يعتبر إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات ، و إنما برنامج طوعي تلعب فيه الدولة دور المدعم لهذه المؤسسات المستجيبة لمعايير قبول الأداء. فالمؤسسات الاقتصادية من خلال انخراطه ا في هذا البرنامج يمكنها تحقيق الأهداف التالية :

- تطوير نظم الإنتاج و التحكم في نوعية المنتجات و الخدمات .
- تطوير نظم الإدارة و تكيف المؤسسات مع الطرق الحديثة للتسيير و التنظيم .
- الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج .
- تحسين الجودة و الحصول على الشهادة الإيزو بإخضاع المؤسسة للمقاييس الدولية للجودة .

- تطوير مهارات العاملين و إرساء ثقافة المؤسسة .

- تطوير التسويق و بحوث التسويق للحفاظ على حصة المؤسسة في السوق الداخلية كمرحلة أولى ، و اقتحام الأسواق الخارجية في المرحلة الثانية .

- خلق مناصب شغل جديدة و الحفاظ على مناصب الشغل الحالية .

ولإنجاح برنامج التأهيل يجب على المؤسسة تنبيه من خلال القيام بالإجراءات و إصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية الإنتاجية و الاستثمارية و التسويقية ، ثم لتشمل مجموع الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة .

الفرع الثاني :الهيئات المشرفة على البرنامج

يتم تنفيذ هذا البرنامج من طرف هيئات تشرف على ذلك ، وهي:

1) المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية :تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وهي المكلفة بتسيير برنامج التأهيل.تتمثل مهامها فيما يلي[1] :

-تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل.

-وضع برنامج إعلامي تحسسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج.

-تطوير وترقية برنامج التكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل.

-اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات والتي لها علاقة مباشرة بإصلاحها.

-توجد على مستواها الأمانة التقنية والتي يقع على عاتقها دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من ذلك قبل إرسالها إلي اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

2) اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية :تأسست اللجنة بموجب مرسوم تنفيذ ي[2] يرأسها وزير الصناعة وإعادة الهيكلة وتضم ممثلي عدة وزارات أهمها:

-ممثل عن وزارة المالية.

-ممثل عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

-ممثل عن وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات.

-ممثل عن وزارة التجارة.

-ممثل عن وزارة الخارجية.

1: Ministère de l’industrie et de la restrictions : dispositif de mise à niveau,200,p15.

2 :المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 المؤرخ في 16 جويلية 2000، الجريدة الرسمية 19 جويلية 2000، العدد 43.

-ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

-ممثل عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

وتتمثل بعض مهامها في:

-إعداد إجراءات تقديم ملفات المؤسسات والهيئات من أجل الاستفادة من المساعدات المقررة في صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

-تحديد شروط قابلية الحصول على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

-تحديد طبيعة ومبالغ المساعدات التي يمكن منحها للمؤسسات.

3) صندوق ترقية التنافسية :تم إنشاؤه في **23** ديسمبر **1999** من قانون المالية لسنة **2000** لتمويل عمليات ونشاطات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية ذات نوعين وهما[1]:

-مساعدات مالية للمؤسسات :وذالك لتغطية جزء من نفقاتها في التشخيص الاستراتيجي العام ومخطط التأهيل، والاستثمارات غير المادية وكذالك الاستثمارات المادية.

-مساعدات مالية لهيئات دعم المؤسسات :وذلك فيما يتعلق بعمليات الموجهة لتحسين محيط المؤسسة خاصة في مجال الإنتاج أو الخدمات المتعلقة بالقطاع الصناعي ، وكذلك جميع العمليات المرتبطة ببرامج تحديث المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى، كما لها علاقة بكل العمليات الاخرى المنجزة من طرف وزارة الوصية قصد تطوير وتنمية التنافسية الصناعية.

الفرع الثالث :إجراءات تأهيل المؤسسات الاقتصادية:

إن إجراءات تأهيل المؤسسات التي تقوم بها الوزارة تعمل على تسهيل حصول المؤسسات على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وهذا الصندوق يضع حيز التنفيذ تسهيلين إضافيين يشملان تكاليف ما يلي[2] :

-الدراسة العامة أو المخففة:

المؤسسة لا تدفع سوى **20 %** من تكاليف الدراسة و **80 %** الباقية التي من المفروض أن تعوضها وزارة الصناعة للمؤسسة تدفع مباشرة لمكتب الدراسات.

-الاستثمارات المادية وغير المادية:

1:سهام عبد الكريم،دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة سعد دحلب، البليدة،2007،ص 111

2: Ministère de l’industrie, fonds de promotion de la compétitivité industrielle. Manuel des procèdures 2006,p4.

لتسريع وتيرة عمل برنامج التأهيل ، تقوم وزارة الصناعة مسبقا بتسديد ما قيمته **% 30** من إجمالي المساعدات المقبولة ، مباشرة بعد إمضاء اتفاق التأهيل بين وزارة الصناعة و المؤسسة المعنية.

مع الإشارة إلى أن المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة إلى مديرية تأهيل على مستوى وزارة الصناعة تبقى سرية ولن تستعمل إلا في إطار التأهيل.

1) معايير قبول المؤسسات في برنامج التأهيل :تتمثل معايير قبول المؤسسات التي تستوفي شروطا معينة الاستفادة من برنامج التأهيل و يتمثل في مجموعة من قواعد ومواد القانونية ، ويتم قبول ملفات المؤسسات التي تكون[1] :

-خاضعة للقانون الجزائري.

-تنتمي للقطاع الإنتاجي الصناعي أو القطاعي الخدماتي الموجه للقطاع الصناعي التي تحقق ما لا يقل عن % 40 من رقم أعمالها من خلال تعاملها مع القطاع الإنتاجي الصناعي.

-مسجلة في السجل التجاري وتحوز رقم استدلالي جبائي.

-ثلاث سنوات على الأقل من النشاط.

-تستخدم 20 : عامل أو أكثر بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و 10 عمال أو أكثر لمؤسسات الخدمات الموجهة للصناعة.

-تقديم معايير الأداء المالي التالية:

صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة. .
نتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من السنوات الثلاثة الأخيرة. .
إضافة إلى هذا يجب على المؤسسة أن تجيب على دفتر المساءلة الذي تتسلمه من طرف الوزارة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ، حيث يحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بوضعيتها العامة.

2) معلومات المؤسسة :على المؤسسة الراغبة في الاستفادة من برنامج التأهيل وكذا من المساعدات المالية التي يقدمها صندوق ترقية التنافسية الصناعية ، أن تقدم ملف يشمل معلوماتها الخاصة على مستوى مديرية التأهيل بوزارة الصناعة ويتكون من الوثائق التالية[2] :

-رسالة النية) الرغبة (التي تعبر عن رغبة المؤسسة في تبني برنامج التأهيل مع تحديد نوع الحالة إذا كانت دراسة شاملة أو غير معمقة.

-وثيقة معايير الأهلة مملوءة من طرف المؤسسة.

1:بوشارب أحمد،تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورو-متوسطية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، ص147.

2: questionnaire d'information préalable pour l'adhésion au programme de mise à niveau,fonds des promotion de la compétitivité industrielle, ministre de l'industrie,p 03.

-استثمار المعلومات الأولية للمؤسسة المعينة.

-نسخة من الوضعية المحاسبة) الأصول ، الخصوم ، جدول حسابات النتائج (للثلاث سنوات الأخيرة مبررة من طرف خبير محاسب معتمد.

-نسخة من السجل التجاري.

-نسخة من بطاقة التعريف الجنائية.

-نسخة من التصريح الأخير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

3) مراحل التأهيل :تتقدم المؤسسة بطلب مساعدة مالية في إطار صندوق ترقية التنافسية الصناعية ويتكون الملف من الوثائق المذكورة سابقا إلى مديرية تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتقوم هذه الأخيرة بدراسة الملف عن طريق نوعين من الدراسة وهما :

-دراسة عامة(شاملة)

وتشمل المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية وغير المادية وتحقق هذا في أجل أقصاه8 أسابيع ويقوم بهذه الدراسة مكتب دراسات تختاره المؤسسة بكل حرية.

-دراسة مخففة (غير معمقة)

يكون برنامج التأهيل قصير أو محدود يقتصر على الاستثمارات غير المادية فقط) تكوين، دراسات، مساعدات تقنية، برمجيات (وتتم هذه الدراسة في أجل أقصاه 4 أسابيع.

4) المساعدات المالية: المساعدات المالية الممنوحة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية المحددة

كالآتي :

- الدراسة (الشاملة أو غير معمقة) :

80 % من التكاليف خارج رسوم الدراسة (الشاملة أو غير معمقة) في حدود :

.(الحالة الأولى: الدراسة الشاملة : مليون وخمسمائة ألف دينار جزائري(1500000

. (الحالة الثانية : الدراسة غير معمقة : ثمانمائة ألف دينار جزائري (800000

- وضع برنامج التأهيل حيز التنفيذ :

الحالة الأولى و الحالة الثانية : 80 % من الإجمالي الاستثمارات غير المادية خارج الرسوم .

الحالة الأولى : 10 % من الإجمالي الاستثمارات المادية خارج الرسوم في حدود عشرين مليون (20000000) دينار جزائري مهما كانت طريقة التمويل.

الفرع الرابع :مخطط برنامج التأهيل:

تتقدم المؤسسة بإيداع ملف الدراسة العامة أو المخففة لدى مديرية التأهيل على مستوى وزارة الصناعة ، (3 :وكما يلي - 3 وتكون خطوات برنامج التأهيل كما هو موضح في الشكل4)

1) إيداع الدراسة شاملة أو غير معمقة :(ويتكون الملف من الآتي:

-رسالة مرفقة

-ثلاث نسخ للدراسة الشاملة أو غير المعمقة " التشخيص الاستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل" ممضى من طرف المؤسسة و من مكتب الدراسات في نفس الوقت

- CD .نسخة من الدراسة مقدمة في شكل قرص مضغوط

-تركيبة الدراسة.

2)استقبال الدراسة :تتحقق مديرية التأهيل من أن الملف المقدم من طرف المؤسسة يستجيب لمعايير الأهلية والقبول من جهة ، ومن أنها استلمته حقيقة من جهة أخرى ، لذا فهي تضع الشروط الموضحة أدناه:

-احترام قواعد الإيداع) التسجيل الأولي و إجراءات الاستفادة و اختيار مكتب الدراسات ، تقديم التسبيق... الخ. (

-التصديق على الدراسة من جهة المؤسسة ومن جهة مكتب الدراسات على حد سواء.

-الاحترام الصريح لمنهجية الدراسة وميعادها.

بعد التأكد من الملف المقدم من طرف المؤسسة ، يمكن للمديرية : قبوله ، طلب معلومات مكملة أو رفضه:

ففي حالة القبول ، تقوم مديرية التأهيل بإعداد ملف شامل عن المؤسسة وتقدمه إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية يتم فيه تحديد عمليات التأهيل و تحديد مبلغ المساعدات الموجهة للمؤسسة ، وإذا كان الملف ناقصا ، تشعر المديرية المؤسسة بضرورة إرسال المعلومات الناقصة ، أما في حالة الرفض ، تبلغ مديرية التأهيل المؤسسة برفض الملف إذا كان لا يستجيب للمعايير المعتمدة.

3)تقييم الملف :تتحقق مديرية التأهيل من أن الملف الذي استلمته كامل وان إجراءات إعداده تتوافق

مع المعايير المعتمدة، وان عملية التشخيص قد شملت الجوانب التالية:

-الحالة المدنية : الهيكلة المالية ، الصافي المالي موجب ، أموال متداولة موجبة ، مخطط التمويل.

-التنافسية و التموضع الاستراتيجي في الأسواق المحلية والامتداد إلى الأسواق الخارجية في ظل التفكيك الجمركي 0%) من الحقوق الجمركية. (

-المساهمة الايجابية لمخطط التأهيل في زيادة القدرة التنافسية وتحسين إنتاجية المؤسسة : تحسين رقم الأعمال ، تحسين إمكانية التمويل الذاتي ، تحسين طرق التسيير.

في حالة الإخلال ببعض الشروط من طرف المؤسسة ، فانه يتم إبلاغها في الحين بالإجراءات التي عليها إتمامها حتى تستفيد من المساعدات الممنوحة من صندوق دعم التنافسية الصناعية.

4)دفع تكاليف إعداد الدراسة :على ضوء نتائج عملية التقييم ، تحرر مديرية التأهيل مساعدات مالية للمؤسسة حتى تنجز هذه الأخيرة عملية التشخيص ، متبعة في قيامها بهذه العملية النماذج المتفق عليها في عقد التمويل.

5) تقديم الملف للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية :بعد قبول مديرية التأهيل لملف المؤسسة الطالبة للانضمام إلى برنامج التأهيل ، تقدمه بدورها إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية مرفقا باستمارة القرار ، حيث تتخذ اللجنة احد القرارات التالية1:

-الموافقة : يتم قبول الملف و بالتالي تتحصل المؤسسة على المساعدات المالية المحددة ، وهنا يعقد اتفاق بين وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة و المؤسسة المعنية يحدد حقوق و التزامات الطرفين ، الإجراءات المتبعة ، مبلغ المساعدات الممنوحة ، طرق الاستفادة ... الخ.

-الإرجاء و التأخير : بمعنى إعادة التقييم المعمق للملف ومن ثم واعدة دراسته لمرة ثانية من قبل اللجنة ، فيطلب من المؤسسة دراسة مكملة للنقاط الناقصة ، ثم يرسل الملف من جديد إلى اللجنة لاتخاذ القرار بشأنه.

-الرفض : ويتم إبلاغ المؤسسة بعدم استيفاء الملف للمعايير الموضوعة ، وبالتالي رفضه

.6) تنفيذ برنامج التأهيل :يتم تنفيذ برنامج التأهيل من خلال تقديم المساعدات المالية ثم متابعة استعمالها ، فهذه المساعدات معددة وموضحة في قرار اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية ، وهي موضوع الاتفاق الممضى بين الوزارة و المؤسسة ، وتنفذ على مرحلتين:

-حصول المؤسسة على تسبيق بقيمة % 30 من إجمالي المساعدات بعد الإمضاء على الاتفاق، وتقديم

المؤسسة حينها إثباتا بنكيا على تلقيها الأموال من الوزارة.

-منح المساعدات عن طريق سداد فواتير الخدمات والأجهزة التي تتحصل عليها المؤسسة.

المخطط التالي يبين آلية عمل برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية ، وهو موضوع م ن ط رف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

الشكل رقم (3-5) آلية عمل برنامج التاهيل

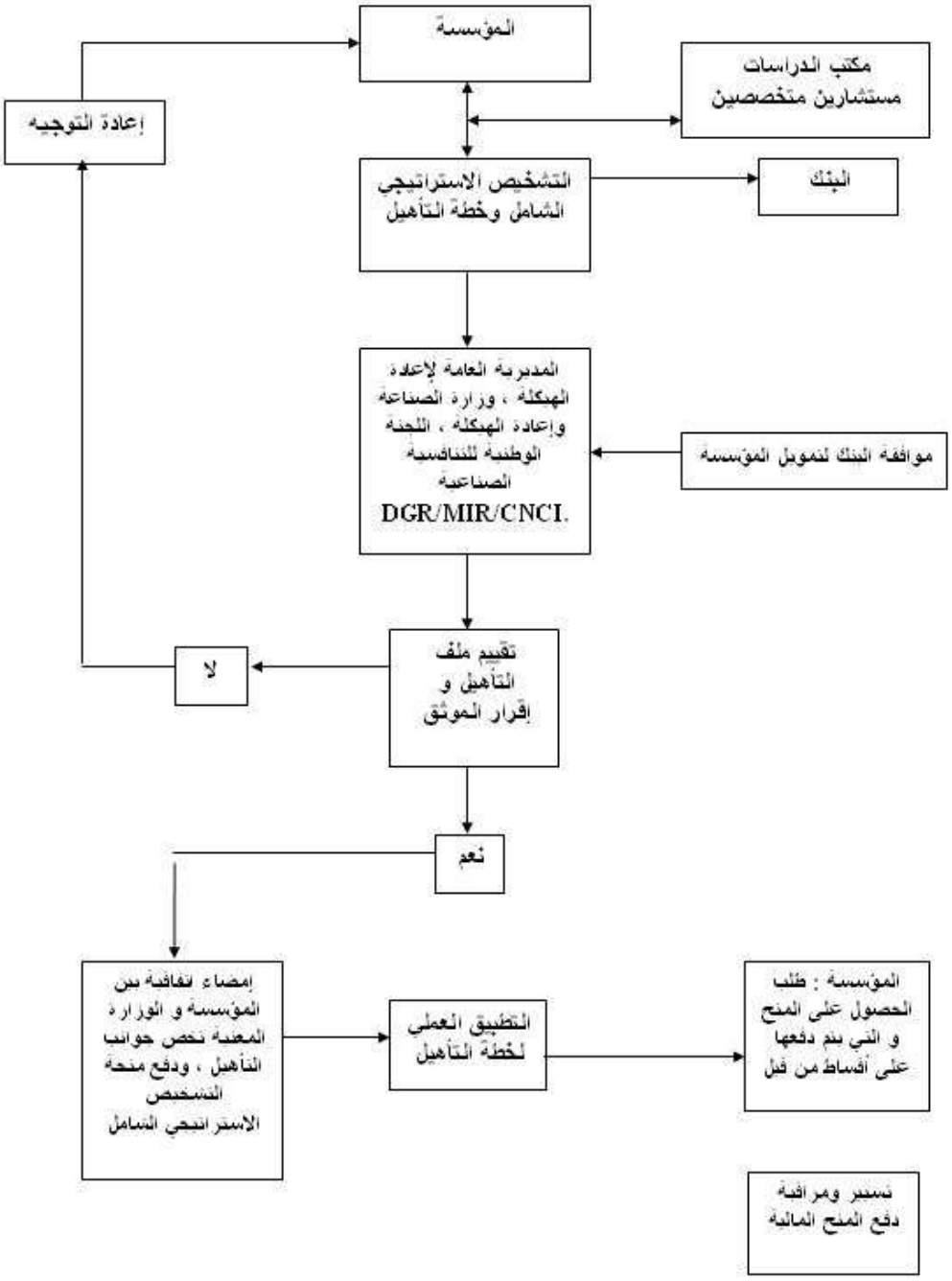

المصدر : وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

الفرع الخامس :نتائج البرنامج:

في فترة نشاط برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية ما بين 2001 و 2008 كانت نتائج هذا البرنامج كالتالي:[1]

المطلب الأول :التقييم المادي Evaluation Physique

حسب وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات ومنذ انطلاق برنامج التأهيل عام 2001 إلى غاية أوت 2008 ، تمثلت حصيلته فيما يلي:

– مرحلة التشخيص Phase Diagnostic

تقدمت 433 مؤسسة لوضع ملفا بنية الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية للحصول على المساعدات المالية من الصندوق الوطني لترقية التنافسية الصناعية، وكانت وضعية الملفات على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (02) التالي:

الجدول رقم :(02) حالة ملفات طلب الانخراط في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

طلبات المؤسسات	المجموع	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	ملاحظات
المستقبلة	433	239	194	
المعالجة	427	239	188	6 قيد الدراسة أو مؤجلة
المقبولة	310	159	151	
لمرفوضة	117	80	37	مؤسسات ليس لها علاقة بالقطاع الصناعي

المصدر : MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DE LA PROMOTION DES INVESTISSEMENT**S, ETAT DES LIEUX & PERSPECTIVES DE LA MISE A NIVEAU DES ENTREPRISES INDUSTRIELLES,** Août2008 p2

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) ، أن **433** مؤسسة صناعية) منها **239** مؤسسة عمومية و 194 مؤسسة خاصة (تقدمت بطلبات للانضمام إلى برنامج التأهيل، حيث تم قبول**310** مؤسسة) منها **239** مؤسسة عمومية و **188** مؤسسة خاصة (من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية للقيام بمرحلة التشخيص استنادا إلى شروط قبول المؤسسات الصناعية في برنامج تأهيلها معايير الأهلية(، وتم رفض **117**مؤسسة **(80** مؤسسة عمومية و **37** مؤسسة خاصة)وتعود الأسباب في ذلك إلى عدم انتماء هذه المؤسسات إلى القطاع الصناعي و يمكننا ذكر أهم القطاعات الصناعية التي تنشط فيها المؤسسات الصناعية المقبولة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية،والتي يوضحها الجدول رقم (03) التالي:

1: mise à niveau des entreprises :état des lieux et perspectives,ministère de l'industrie et de la bilan Aout 2008, promotion des investissements.

الجدول رقم :(03) المؤسسات الصناعية المقبولة في برنامج التأهيل حسب قطاع النشاط

فرع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة المئوية%
الصناعات الغذائية	**91**	**29.35**
الميكانيك / المعادن	**56**	**18.06**
مواد البناء / الخشب / الفلين	**41**	**13.22**
الكيمياء / الصيدلة / الورق	**32**	**10.32**
الصناعات البلاستيكية	**25**	**8.06**
الصناعات النسيجية / الجلود	**22**	**7.10**
الخدمات المرتبطة بالصناعة	**22**	**7.10**
الصناعات الكهربائية /الإلكترونية	**21**	**6.77**
المجموع	**310**	**100**

المصدر : MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DE LA PROMOTION DES INVESTISSEMENTS op-cit, p 3

نلاحظ أن أكبر حصة تعود لقطاع الصناعات الغذائية بقبول **91** مؤسسة) أي بنسبة **29.35%** من إجمالي المؤسسات الصناعية المقبولة، يليه قطاع الميكانيك والمعادن ب **56** مؤسسة بنسبة**(18.06%** ، ثم قطاع مواد البناء و الخشب و الفلين ب **41** مؤسسة بنسبة**13.22%**

كما يجب التنويه إلى الصعوبات التي تواجه قطاع النسيج و الجلود من خلال عدم استطاعته الاستجابة لشروط الأهلية، رغم أهمية المؤسسات التي تنشط في هذا القطاع، إذ لم يتجاوز عدد المؤسسات المقبولة **22**مؤسسة، كما هو الشأن بالنسبة لقطاع الخدمات التي لها علاقة بالصناعة، أما الصناعات الإلكترونية والكهربائية فنلاحظ أنها احتلت المرتبة الأخيرة ب **21** مؤسسة فقط، رغم المنافسة الشديدة والتطورات التي يعرفها هذا القطاع ومدى حاجته لاستخدام التكنولوجيات الحديثة والمتطورة.

وعلى العموم تبدو هذه الأرقام ضعيفة بالمقارنة مع عدد المؤسسات الصناعية حسب الرزنامة التي حددتها وزارة الصناعة حيث كانت تهدف إلى تأهيل:

- 150 مؤسسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى2002

؛- 200 مؤسسة خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى2005

300مؤسسة خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2008 ، أي بمجموع 650 مؤسسة-

حيث نجذ 310 مؤسسة تم قبولها للانخراط في برنامج التأهيل أي ما نسبته % 47.69 من مجموع المؤسسات المبرمج تأهيلها.

ويمكن إرجاع الأسباب الرئيسية في قلة قبول المؤسسات إلى شروط الاستفادة من برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، حيث نجد بعض الشروط المعرقلة لانخراط بعض المؤسسات خاصة المؤسسات التي تعاني من العجز المالي فهي غير معنية ببرنامج التأهيل هذا رغم عمليات التعديل التي قامت بها وزارة الصناعة سنة 2005 ، وبالإضافة إلى تحمل جزء من تكاليف عمليات برنامج التأهيل الغير مستحب لدى المؤسسات المعنية بالتأهيل.

المطلب الثاني :التقييم المالي

نحاول تقديم تقييم مالي لبرنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الصناعية، وذلك من خلال عنصرين أساسيين هما:

الإيرادات(الموارد): مجموع الغلاف المالي المرتبط ببرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية يقدر ب 2489مليون دينار جزائري.

تقديرات النفقات (الالتزامات) : يقدر المجموع العام للإعانات والمساعدات المالية المقدمة لتنفيذ مختلف مراحل عمليات برنامج لتأهيل ابتداء من الاتفاقيات الموقعة(conventions signée) بين وزارة الصناعة و 145 مؤسسة مستفيدة من برنامج التأهيل هو 2753 مليون دينار جزائري في حدود 19 مليون دينار جزائري لكل مؤسسة، و هو مقسم على النحو التالي:

1-منح 1367 مليون دينار جزائري للقيام ب 1133 عملية لا مادية، بما فيها الدراسات التشخيصية

2-منح 1386 مليون دينار جزائري للقيام ب **794** عملية مادية.

وتجدر الإشارة إلى أن المبالغ المقدرة للنفقات الخاصة بعمليات تأهيل 145 مؤسسة مستفيدة من الإعانات والمساعدات المالية تم تقديرها على أساس الحد الأقصى لها، والتي تم تحديدها على أساس المعدلات الموضوعة من قبل اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية ، أما العمليات اللامادية فتم تقديرها على جملة من التكاليف المقترحة من قبل المؤسسات المعنية بالتأهيل وفق تشكيلة الفواتير أو التكاليف المقدرة للاستثمارات المقترحة في مخطط تأهيل كل مؤسسة مستفيدة من البرنامج.

حيث نلاحظ هنا أن التزامات صندوق ترقية التنافسية الصناعية 2753)مليون دينار جزائري (اكبر مقارنة بإيراداته 2489) مليون دينار جزائري(، لهذا لابد من اقتراحات لإعطاء موارد إضافية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية بالنسبة لقانون المالية لسنة 2010.

المطلب الثالث :تحقيق مستويات الاستثمارات

إن مستوى انجاز استثمارات بمخطط تأهيل المؤسسات الصناعية نوضحها في الجدول رقم(05) على النحو التالي:

[1]MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DE LA PROMOTION DES INVESTISSEMENT**S, ETAT DES LIEUX & PERSPECTIVES DE LA MISE A NIVEAU DES ENTREPRISES INDUSTRIELLES,** Août 2008, p3

الجدول رقم (05) مقارنة بين استثمارات مخططات التأهيل المقدرة والمنجزة

نوع الاستثمارات	التقديرات Prévisions		الانجازات(*) Réalisations		النتائج بالنسبة المئوية%
	عدد العمليات	المبلغ بمليون	عدد العمليات	المبلغ بمليون	
الاستثمارات المادية	741	12 313	402	6 496	%54,25
الاستثمارات اللامادية	960	1 936	458	930	%47,71
المجموع	**1701**	**14 249**	**860**	**7 426**	–

(*) بما فيها استثمارات قيد الانجاز

المصدر:MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DE LA PROMOTION DES INVESTISSEMENTS,op-cit, p 4

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) بأن عدد الاستثمارات المنجزة تمثل حوالي نصف عدد الاستثمارات المتوقع تنفيذها(% 56 ,50) ، حيث نجد بأن الاستثمارات المادية المنجزة تمثل 54.25**%** من إجمالي الاستثمارات المادية المتوقع انجازها، في المقابل نجد بأن الاستثمارات اللامادية المنجزة تمثل **%** 47.71 من إجمالي الاستثمارات اللامادية المتوقع انجازها.
وبالنسبة للمبالغ المالية المنفقة والمتوقع إنفاقها على الاستثمارات بنوعيها المادية واللامادية نوضحها بتفصيل أكثر من خلال الإشارة إلى أهم المجالات والعمليات التي أنجزت فيها هذه الاستثمارات ، كما هو مبين في الجدول رقم (06)التالي:

الجدول رقم (06) :نوعية الاستثمارات المنجزة لتأهيل المؤسسات الصناعية

نوع الاستثمارات	المبلغ المقبول Montant Eligible	المبلغ المنجز Montant Réalisé	النسبة المئوية المحققة Taux Réalisation
الاستثمارات المادية			
الإنتاج	11831	6226	%52.62
المختبر	482	270	%56.01
مجموع الاستثمارات المادية	**12313**	**6496**	-
الاستثمارات اللامادية			
مساعدات ضمان الجودة	602	321	%53.32
التدريب	397	139	%35.01
المساعدة التقنية	221	108	%48.87
الدراسات	373	239	%64.07
البرمجيات	343	122	%35.57
مجموع الاستثمارات اللامادية	**1936**	**930**	-
المجموع الكلي	**14249**	**7426**	-

المصدر: MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DE LA PROMOTION DES INVESTISSEMENTS,op-cit, p4

بمقارنة مبالغ الاستثمارات المادية المنجزة بالمبالغ المستحقة نجدها تمثل**% 52.8** ، وهذا يدل على عدم استغلال جميع المبالغ المستحقة لتنفيذ هذه الاستثمارات المادية الموجودة ضمن مخططات تأهيل

المؤسسات(**122** مؤسسة) المستفيدة من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية وهذا بدوره أثر على تأخير انجاز جميع مشاريع الاستثمارات المادية لهذه المؤسسات.

وبالنسبة لأهم المجالات التي وجهت إليها مبالغ الاستثمارات المادية نجذها تخص بالدرجة الأولى العمليات المرتبطة بوظيفة الإنتاج من تحديث وعصرنة معدات الإنتاج وتنظيم عمليات الإنتاج وذلك من أجل تحسين وزيادة إنتاجية المؤسسات للارتباط الشديد بين الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية بالمؤسسات حيث يعتبر مؤشر الإنتاجية من مؤشرات القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة، حيث كلما زادت الإنتاجية داخل المؤسسة مقارنة بالمؤسسات المنافسة لها دل ذلك على زيادة قدر□ا التنافسية وبالتالي اتساع حصتها السوقية، بعد ذلك نجذ شراء معدات ومستلزمات المخابر وأدوات القياس، الرامية في مجملها إلى دعم قدرات المؤسسات الصناعية لتحقيق الجودة في الإنتاج، والتي تعتبر بدورها من العمليات المهمة داخل المؤسسات من أجل الحصول على شهادة مطابقة معايير الجودة العالمية ايزو ISO .

أما مبالغ الاستثمارات غير المادية المنجزة مقارنة بمبالغها المستحقة نجدها أقل من النصف في حدود 48 % وهذا شيء ليس بالجيد ، لأن الدولة تساهم بحوالي 80 % من إجمالي الاستثمارات غير المادية المتضمنة في مخططات التأهيل رغم ذلك نجد أن 52 % من مبالغ الاستثمارات المستحقة غير منجزة فعلا وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم حسن استغلال المبالغ الموجهة) موارد صندوق ترقية التنافسية الصناعية الموجهة لعمليات التأهيل (لتنفيذ مشاريع الاستثمارات اللامادية في إطار مخططات التأهيل، وهذا ما أدى إلى تأخر تنفيذ جميع عمليات الاستثمارات اللامادية الموجودة في مخططات تأهيل المؤسسات المستفيدة من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

وبالنسبة لأهم المجالات التي وجهت إليها مبالغ الاستثمارات غير المادية نجد المساعدات المقدمة من اجل ضمانه الجودة والحصول على شهادة الجودة العالمية، تحسين مؤهلات الموظفين من خلال القيام بدورات تكوينية وتدريسهم على التحكم في تقنيات التسيير الحديثة وأنظمة الإنتاج المتطورة والمعدات والآلات العصرية، وتحسين الكفاءات الإدارية من خلال إدخال محاسبة التكاليف ونظم الإدارة الحديثة واستخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات وعلى العموم نلاحظ أن النتائج المتحصل عليها تبر أن عمليات التأهيل لم تتقدم بشكل قوي وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك كالشروط الواجب توفرها في المؤسسة للاستفادة من برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية وبالتالي الاستفادة من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية، والأسباب تختلف من مؤسسة إلى أخرى، يمكن إجمال أهمها في الأسباب التالية1

- تدهور الحالة المالية لمعظم المؤسسات الصناعية .
- صعوبة وتعقد الإجراءات للحصول على تمويل مخططات التأهيل.
- المنافسة في القطاع غير الرسمي.
- التغيير في رؤساء إدارة المؤسسات.

1MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DE LA PROMOTION DES INVESTISSEMENT**S, ETAT DES LIEUX & PERSPECTIVES DE LA MISE A NIVEAU DES ENTREPRISES INDUSTRIELLES,** Août 2008, p5

المطلب الثاني:

البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أفردت الجزائر برنامج خاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يشمل المؤسسات التي تشغل اقل من 20 عاملا التي لم تستفيد من برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، فكان لتطبيق برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أسباب وكما أنه يستهدف المستويات الثلاث الخاصة بالمؤسسات من المستوى الكلي إلى القطاعي والجزئي، ويتم تنفيذ البرنامج عن طريق عدة هيئات تشرف على ذلك وخاصة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما سنتناوله في الآتي:

الفرع الأول :مضمون البرامج:

سطرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عاملا، وتمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة يوم 10 ديسمبر 2003 ،كما وافق عليه مجلس الوزراء يوم 08 مارس 2004 ، وهذا البرنامج يغطي 6 سنوات وبدأ تنفيذه في سنة 2006ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية . المخصصة له ب 6 :مليار دج .

إن هذا البرنامج جاء في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المادة 18 منه التي تنص على أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.

1أسباب تطبيق البرنامج :هناك بعض الأسباب وراء تخصيص برنامج خاص لتأهيل المؤسسات : الصغيرة والمتوسطة منها[1]

-برنامج التأهيل السابق لا تشمل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل حيث تمثل % 97 من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي أن جزء كبير منها غير معني ببرامج التأهيل المطبقة سابقا.

-وكما عرفنا في الفصل الأول أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وهو في تطور سريع في الآونة الأخيرة لذا يجب الاهتمام بهذه المؤسسات وتأهيلها.

-إن الانفتاح الاقتصادي للجزائر يفرض على هذا النوع من المؤسسات بالأخص الارتقاء بمستواها

1: étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, le ministère de la PME et de l'Artisanat, Octobre 2003.

التكنولوجي والإداري وهذا ما يتطلب برامج خاصة لتأهيلها.

2المستويات المستهدفة :يمكن ذكر المستويات التي يستهدفها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(أنظر الملحق 01) كالآتي[1]:

- على مستوى جزئي (أنظر الملحق02)

يعمل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ما يلي:

التشجيع على طلب خدمات الدعم ، وذلك بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين ، وتحسين· المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير ، كما يكون بحيازة شهادة المطابقة النوعية(الإيزو) تقوية عرض خدمات الدعم وذلك بإحصاء مكاتب الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات· الصغيرة و المتوسطة وتكوينها، وتنظيم ورشات للتبادل والتكوين لفائدة مكاتب الدراسات من أجل نقل الخبرة الدولية، وتنظيم ملتقيات حول الدعم ، وتكوين خبراء الشباب في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تسهيل الحصول على الخدمات المالية و القروض وذلك من خلال توفير المعلومة في خدمة· المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حول العرض المالي المتاح، وتنظيم ملتقيات ت جمع بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات المالية، كما يتم ذلك بتطوي ر خدمات المرافقة والبحث عن التمويل من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-على مستوى محيط المؤسسة (أنظر الملحق03):

تتم عملية تأهيل المحيط القريب للمؤسسة بواسطة انجاز عمليات رامية إلى تنسيق فعال بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محيطها القريب وذلك من خلال:

التنسيق بين منتجات مراكز التكوين المهني واحتياجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للولاية· .

ترقية الجمعيات المهنية وبورصات المناولة· .

تطوير التكامل بين الجامعة و معاهد البحث والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة اللقاءات· المهنية المتخصصة.

تطوير هيئات دعم جواريه متخصصة لخدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمراكز التسهيل· و المراكز التقنية للفروع التكنولوجية و الخبرة الاستشارية.

1:عبد الكريم بوغدو ، مدير التنافسية على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،شرائح عرض،تيارت، 09جويلية 2007.

جعل التشريع الجبائي و الاجتماعي المنظم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر ملا ءمة. وواقعية.

تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تدمج البعد البيئي في عملية تأهيلها والتي تفتح. مناصب عمل جديدة.

- على مستوى كلي(أنظر الملحق04)

وفي هذا الصدد يتم من خلال أنشطة قطاعية وأخرى جهوية كما يلي:

الأنشطة القطاعية. :

وذلك من خلال التعرف على الفروع ذات الأولوية بالدعم في سوق مفتوح، وبدراسة التموقعات الإستراتيجية للفروع ذات الاولوية ، وكذلك بضبط مخطط التأهيل ففي فروع النشاط ، كما يتم ضبط مخطط تأهيل محيط فرع النشاط.

الانشطة الجهوية. :

وبدورها يتم تشخيص نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولايات حسب نقاط الضعف والقوة والميزات النسبية ، كما يتم التعرف على الأنشطة ذات القدرات التنموية والتصديرية والمحدث لمناصب الشغل الدائمة ، كما تكون بإعداد سياسة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولايات.

3 :أهداف البرنامج :لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهداف عامة وخاصة كما يلي1

-أهداف عامة:

يهدف هذا البرنامج إلى مواجهة متطلبات تحرير المبادلات وحركة السلع والخدمات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وذلك بجعل المؤسسات قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق ،وكذا تحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار والجودة والإبداع.

-أهداف خاصة:

منها وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وإعداد سياسة وطنية لتأهيل هذه المؤسسات كما يهدف إلى التفاوض حول المخططات ومصادر تمويل البرنامج، ومتابعة هذا البرنامج ،وكما يعمل على وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين وتطوير قدرتها التنافسية.

الفرع الثاني :الهيئات المكلفة بالبرنامج:

يتم تنفيذ البرنامج من طرف هيئات تشرف على ذلك والتي جاءت تابعة لحزمة النصوص والقوانين التي تنظم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) أنظر الملحق (05 وهي كما يلي:

1صندوق ضمان القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :تم إنشاء هذا الصندوق سنة2002 وحسب المرسوم التنفيذي[1] فهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسط ة، وحتى تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من ضمانات هذا الصندوق فانه يجب أن تستوفي معايير الأهلية للقروض البنكية ويحدد المستوى الأدنى للقروض القابلة للضمان ب 50 مليون دج ، ويتولى هذا الصندوق مهام منها:

-التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية : إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، وتوسيع المؤسسات.

-تسيير الموارد الموضوعة تحد تصرفه وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.

-إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

-متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

-ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان القروض.

2صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تم إنشاء هذا الصندوق سنة 2004 وحسب المرسوم الرئاسي 1 فان هذا الصندوق هو شركة ذات أسهم برأس مال قدره 30مليار دج ، تساهم فيه البنوك بنسبة % 40 من رأس المال و تساهم الخزينة بنسبة % 60 و يهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتمويل الاستثمارات والتي تقدمها البنوك و المؤسسات المالية المساهمة في الصندوق ، ويحدد المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان ب % 50 مليون دج ، ولا تستفيد من ضمانات هذا الصندوق القروض الاستهلاكية و يقوم بتغطية المخاطر التالية:

-عدم تسديد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة -

- التصفية القضائية للمؤسسة المفترضة.

1: المرسوم التنفيذي رقم 02-337 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الجريدة الرسمية بتاريخ:13 نوفمبر 2002 العدد 74.

3الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : وتم إنشاؤها سنة 2005 وحسب المرسوم التنفيذي 2 هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، :وهي تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تتولى المهام التالية3

-تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها.

-تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية و نجاعتها و اقتراح التصحيحات الضرورية.

-متابعة ديموغرافية المؤسسات من حيث الإنشاء والتوقيف وتغير النشاط.

-انجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاط الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية.

-جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تم انشاء هذا الصندوق سنة 2006،وحسب هذا الصندوق فانه يقوم بتمويل نشاطات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةإضافة إلى المحيط الذي تنشط فيه كما يلي:[1]

-نشاطات التأهيل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :تتمثل نشاطات التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العناصر التالية:

الدراسات المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي.

إعداد مخططات تأهيل المؤسسات المقبولة. .

تنفيذ مخططات تأهيل المؤسسات المقبولة. .

إعداد دراسات السوق. .

المرافقة قصد الحصول على الإشهاد على مطابقة الجودة. .

دعم مخططات تكوين موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. .

أنشطة الدعم في مجال التقييس والقياسة والملكية الصناعية. .

دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. .

-نشاطات التأهيل لفائدة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :تتعلق نشاطات المحيط بالمجالات التالية:

1: قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 فيفري 2007، يحدد إرادات ونفقات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية بتاريخ 18 مارس 2007، العدد18.

إنجاز الدراسات عن شعب النشاطات. .

إعداد الدراسات حول الموقع الاستراتيجي لشعب النشاطات. .

إنجاز دراسات عامة لكل ولاية. .

تدعيم قدرات الجمعيات المهنية قصد تعميم فهم و تأطير برنامج التأهيل. .

تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تسهيل.

الحصول على القروض البنكية.

إعداد وتنفيذ مخطط إعلامي تحسيسي حول البرنامج الوطني ل تأهيل المؤسسات الصغيرة.

والمتوسطة.

-متابعة وتقييم آثار ونتائج البرنامج.

الفرع الثالث :إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لا تختلف إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الإجراءات الخاصة بتأهيل المؤسسات الصناعية وهي تتمثل فيما يلي[1]:

-التشخيص الاستراتيجي العام لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد خطة التأهيل ومخطط التأهيل.

-تبني برنامج التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تنفيذ ومتابعة خطة التأهيل.

-منح مساعدات مالية.

بحيث تتمثل المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 100%من تكلفة التشخيص الاستراتيجي، وكذالك % 100 من تكلفة الاستثمارات غير المادية، أما تكلفة الاستثمارات المادية فتغطيها المساعدات % 20 فقط ، ويقدر المبلغ الأقصى لتمويل خطة التأهيل ب05 مليون دج.

1: le programme national de mise à niveau de la PME,ministère de la PME et de l’artisant, p7-8.

الفرع الرابع :نتائج التأهيل:

يعمل على تنفيذ برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق إستراتيجية عامة،وفي حصيلة نشاطات الوكالة بين عامين 2007 إلى 2010 ما يلي[1]:

- 1700طلب ترقية.
- 352عمل في فائدة 341 مؤسسة من مختلف القطاعات.
- 20ساعة عمل تكويني- .
- 22).برتوكول اتفاق ممضي عليها بين الوكالة والجمعيات المهنية)أنظر الملحق06
- 13يوم إعلامي جمعت 47 ولاية.

-تم إصدار كتيب بعنوان " تصور مخططك التجاري " موجه إلى البنوك والمؤسسات.

-تم عقد عدة ملتقيات.

1: Agence nationale de développement de la PME, bilan de l'ANDPME 2007-2010

المطلب الثالث: التعاون الدولي للدعم و التأهيل

في إطار التعاون وانفتاح الجزائر على الإتحاد الأوروبي قامت الدولة الجزائرية بتوسيع التعاون بخلق آليات جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في برامج الدعم والتعاون الاقتصادي ،ولقد تعاهدت الجمعية

الأوروبية بوضع هذا البرنامج بهدف تأهيل وتحسين القطاع الخاص الجزائري بما يسمح لتكيفه مع متطلبات اقتصاد السوق ورفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، وفي هذا الإطار تبرز عدة برامج كما سيأتي.

الفرع الأول:مضمون برنامج ميدا

يجسد برنامج ميدا التعاون والتنسيق الجزائري الأوروبي في إطار تأهيل المؤسسات النص غيرة والمتوسطة وقد اخذ اسم " أوروتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية " ، ويشمل برنامج ميدا المؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عامل والتي تنشط في القطاع الصناعي أو الخدمات الصناعية ، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 62,9 مليون أورو، وقد حدد مدة هذا البرنامج ب 5سنوات من 2002 إلى 2007 كما يعمل على تسير هذا البرنامج فريق مختلط من الخبراء الاوروبين والجزائرين1 ، أما الفئات المستهدفة من برنامج ميدا والتي صنفها البرنامج كما يلي[1] :

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة تقدم أو / وتنافسية:

لها وضعية مالية مرضية تبحث دوما على تنمية نصيبها في السوق المحلي أو الخارجي في مستوى المساواة مع المؤسسات المشابهة في الخارج من حيث تنافسيتها ومنتجاتها ، ولهذه يكون البرنامج موجه لتطوير والتنمية.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة نمو:

لها نظرة إستراتيجية أغلبها عائلية، ولهذه يكون البرنامج موجه لإعادة هياكلها الوظيفية ولأنماط التسيير

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة الاستكانة:

وهي صغيرة جدا ، قليلة رأس المال ، بدون نظرة إستراتيجية ، ولهذه يكون البرنامج موجه قبل كل شيء لمجهودات الإعلام والتكوين.

ومن جانب آخر تم التوقيع على برنامج " ميدا " 2 بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وهو برنامج إضافي

1:يوسف قريشي و سليمة غدير أحمد،تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"برنامج EDPME"،الأيام الدراسية الرابعة حول: الروح المقاولاتية و التنمية المستدامة،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،17-18 أفريل 2007.

واستكمالا لمبادرة سياسة الجزائر في تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية، كما يعد استكمالا لبرنامج " ميدا " حيث دخل حيز التنفيذ في جانفي 2011 ، وخصص له غلاف مالي يقدر بما يعادل 283 مليار دج وهو يهدف لتأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية وتطوير الإنتاجية وجاء هذا في إطار البرنامج الخماسي خلال 1،كما يسعى برنامج ميدا 2 الى تيسير مهمة هذه المؤسسات في اعتماد التقييس بين -2014) فترة 2010) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية باعتبارها حتمية لمواجهات تحديات الانفتاح الاقتصادي للجزائر[1] . وبما أن برنامج " ميدا " 2 حديث الانطلاق فإننا لن نتطرق إليه في دراستنا هذه وسنقتصر ".بالدراسة على برنامج " ميدا1

الفرع الثاني: أهداف ومحاور برنامج ميدا:

الهدف الرئيسي للبرنامج وهو الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بهدف المساهمة أكثر في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، كما يهدف هذا البرنامج إلى زيادة فاعلية و مردودية أكبر من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووضع الشروط الملائمة لتطويرها وعلى هذا الأساس يرتكز برنامج الدعم ميدا في ثلاث محاور الموضحة في الشكل التالي[2].

الشكل رقم (3-6): محاور برنامج ميدا

1:مصطفى بن بادة، وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،كلمة موجهة إلى مجلس الأمة يوم 10 جويلية 2009.
2:نوري منير،أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف، أفريل 2006.

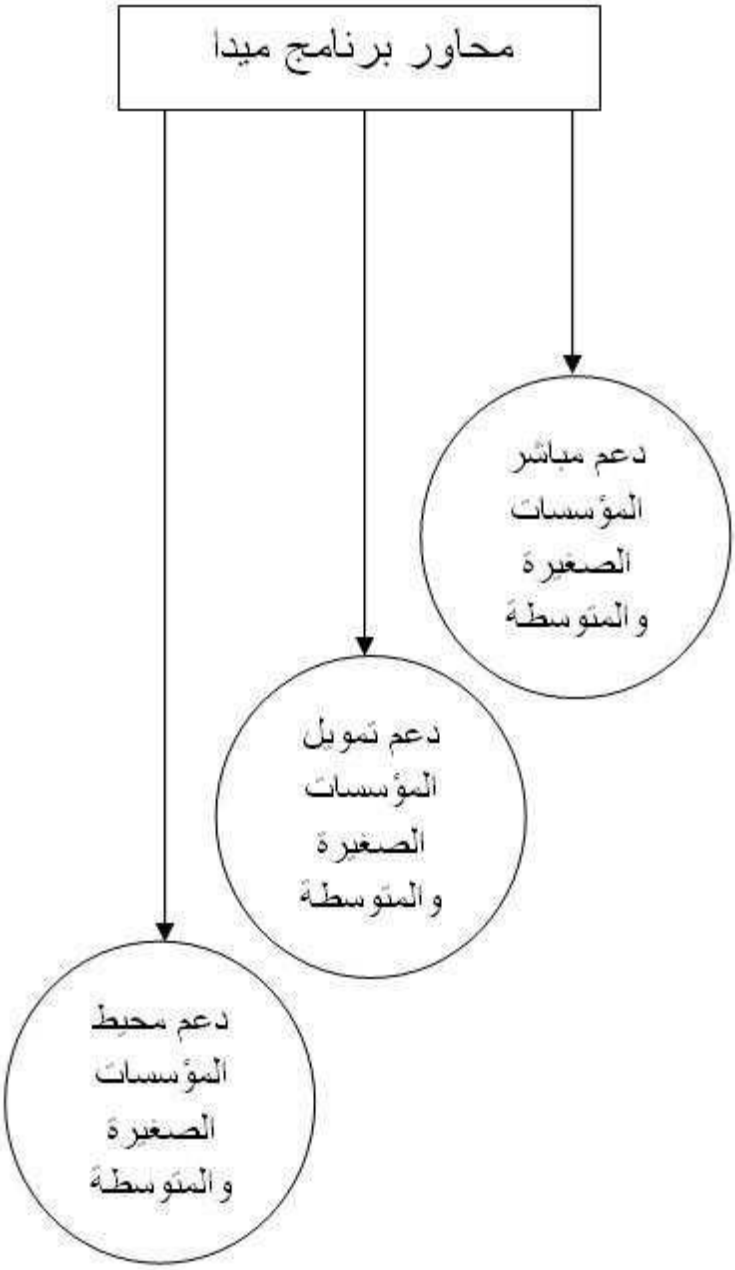

المصدر :من إعداد الطالب

1الدعم المباشر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :يعمل البرنامج على تنفيذ إجراءات تغطي أولا التشخيص و التموضع الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تقوية مستواها التنافسي و أداءها في كل العناصر :التسيير، الإنتاج، التمويل، تسيير المخزونات، التسويق، الإجر اءات التسويقية و النشاط التجارية، التوزيع و التصدير، الموارد البشري ة، التكوي ن، نظم المعلومات و الاتصالات، النوعية والصيانة وغيرها من العناصر، فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى كفاءة و تأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر دورات تكوينية متواصلة وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية لمساعدتها على التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق.

2دعم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :البرنامج يساهم في تحسين تمويل المؤسسات وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من اجل توسيع سلسلة الوسائل المالية في متناول المؤسسات و الممولين لمشاريعهم قصد تطويرها، وهذا لن يكون إلا بتشخيص و تأهيل الوظائف المحاسبية و المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : في إطار تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات و ذلك بتفعيل دور كل من هيئات الدعم العمومية و الخاصة ، جمعيات أرباب العمل ، معاهد التكوين ، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات.

الفرع الثاني :شروط الاستفادة من برنامج ميدا:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يستهدفها و يشملها برنامج ميدا هي كل المؤسسات الخاصة و التي تعمل في القطاع الصناعي ، قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بالصناعة ، كما يجب أن تستوفي الشروط التالية1:

-الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التالية:

الميكانيك و التعدين. .

الكهرباء و الإلكترونيك. .

تجهيزات الإنشاء. .

الكيمياء. .

الخشب و الأثاث. .

الصناعة الغذائية.

النسيج. .

الصيانة الصناعية. .

-أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل.

-عدد العمال الدائمين 20 على الأقل.

-يجب أن يكون على الأقل % 60 من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.

-أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال ثلاث سنوات الأخيرة.

-أن يكون منخرطا في صندوق الضمان الاجتماعي خلال ثلاث سنوات الأخيرة.

-الالتزام بدفع مشاركة قدرها % 20 من التكلفة الكلية لعملية التأهيل حيث % 80 الباقي يمول من طرف

الاتحاد الأوروبي.

إذا استوفت المؤسسة الصغيرة و المتوسطة للشروط السابقة فإنها تستفيد من التأهيل في المجالات التالية

-التسويق.

-الإنتاج ، الصيانة ، النوعية.

-الإدارة و التنظيم.

-المحاسبة المالية.

-مراقبة التسيير

-تسيير الموارد البشرية.

-التموين.

-التنمية الإستراتيجية.

الفرع الثالث :هيكل برنامج ميدا:

يتكون هيكل البرنامج من مدير وحدة سير البرنامج الذي يعينه مجلس مكون من ممثلي الاتحاد الأوروبي و إطارات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تتكون وحدة سير البرنامج من خبراء في (4يوضح الهيكل التنظيمي للبرنامج - . تخصصات متعددة يتولون مهمة التشخيص، والشكل التالي رقم **الشكل رقم (3-7) الهيكل التنظيمي لبرنامج ميدا**

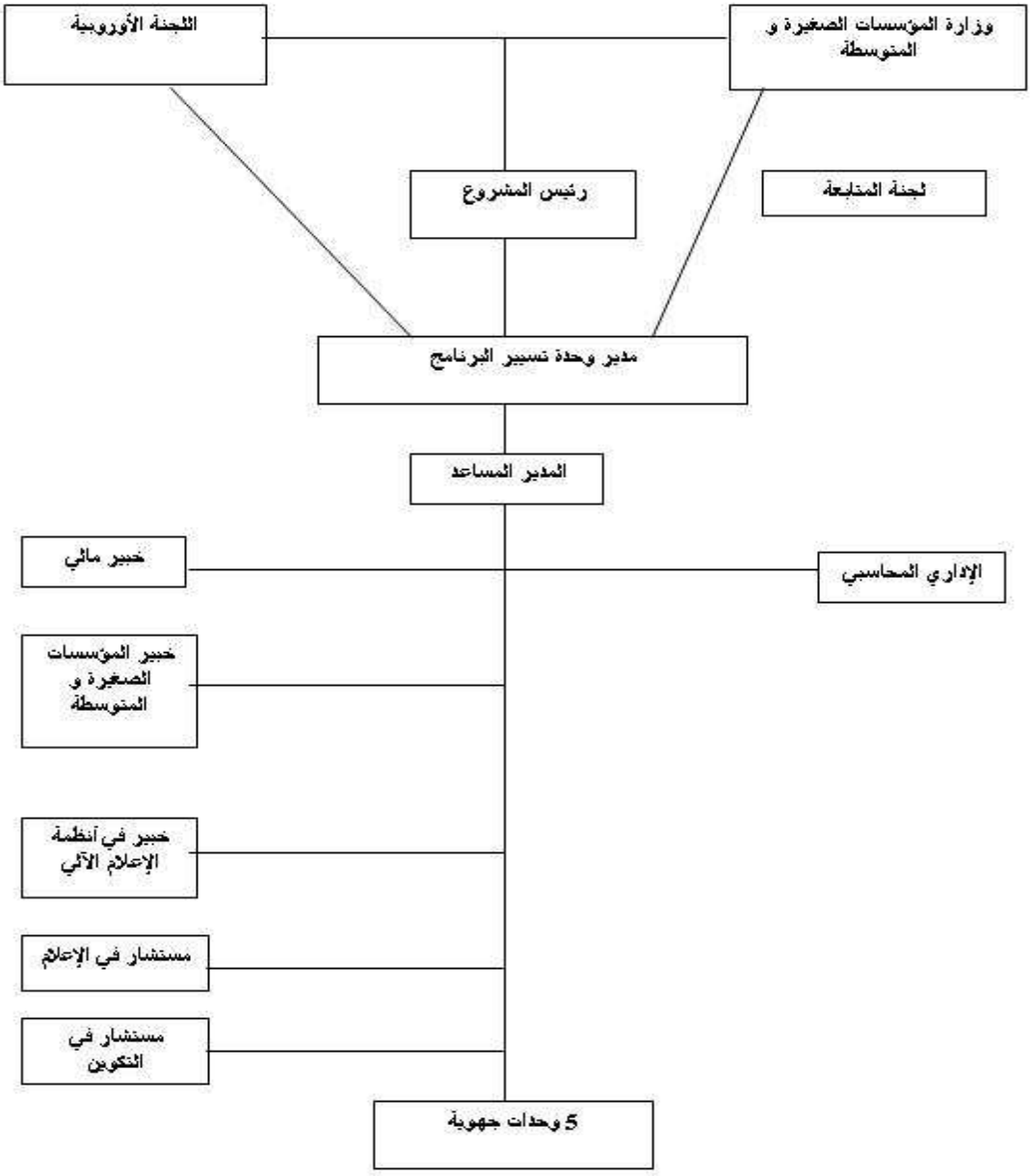

المصدر: عبد الحميد بن الشيخ،واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الشراكة الأورومتوسطية-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،2010،ص138.

الفرع الرابع :نشاطات برنامج ميدا:

تقدمت 716 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بطلب الانضمام إلى برنامج التأهيل من مجموع2150 1، وقد تخلت 268 مؤسسة عن البرنامج بعد القيام % مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي ما نسبته33,3 بالتشخيص والباقي أتمت على الأقل برنامج التأهيل.

أما القطاعات التي تعمل فيها المؤسسات المستفيدة من البرنامج نجد % 28 منها تعمل في قطاع الصناعات الغذائية، و % 11 منها في الصناعات الكيمياوية و % 11 في مواد البناء و % 11 كذالك في الصناعات الميكانيكية والتعدينية و % 08 في الصناعات الكهربائية والالكترونية و % 06 في الصناعات النسيجية والألبسة.

وكان أهم النشاطات التي ركز عليها برنامج ميدا هي % 36 : لترقية الادارة و % 26 لتطوير الانتاج .و % 15 للجودة و % 14 للتسهيلات المصرفية و % 09 للتسويق[1].

1 :الأخضر عزي و هواري خيثر، محاولة لدراسة خيار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائرية خلال الفترة المرجعية (1962-2008)،الملتقى الوطني الأول حول:دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال 2000-2010، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،ماي 2011.

خاتمة الفصل الثاني

تجسد دعم و ترقية القطاع من الناحية التشريعية في الآليات التي وضعت لفائدة القطاع إضافة إلى الامتيازات المالية و غير المالية،من أجل تشجيع المستثمرين للاستثمار في هذا القطاع.ولا زال هذا القطاع يلقى رعاية واهتماما على مختلف المستويات خاصة و انه احد أسس تحقيق التنمية الاقتصادية.

غير أن العمل على بذل المزيد من الجهود من جانب كل الأطراف الفاعلة سواء كانت هيئات رسمية او غير رسمية، يبقى شرطا أساسيا و قائما لتذليل كل الصعوبات و العراقيل التي تواجه القطاع.

و لتحقيق نقلة نوعية لهذا القطاع ينبغي أن يمكن من الحصول على القدرة التنافسية و المقاييس الخبراتية و التكنولوجية التي تؤهله للعب أدوار أساسية في الأسواق المحلية و الخارجية.

و بالتالي فإن الجهود ينبغي أن تعزز و تركز على بعض المسائل الجوهرية منها:

- توفير العقار الصناعي لإنجاز المشاريع و المؤسسات وتوسيعها و ضرورة إعداد منظومة معلومات لإعلام المستثمر و المتعامل الاقتصادي على أماكن تواجد وتوفر العقار الصناعي على المستوى الوطني.
- تفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق مردودية و قدرة تنافسية ذات مستويات عالمية تسمح لها بالوصول إلى الأسواق خاصة الأجنبية منها.
- تشجيع الابتكار التكنولوجي وتشجيع تطوير القدرات التكنولوجية الحديثة لهذه المؤسسات لتحسين قدرتها الإنتاجية.

لقد عرف العالم خلال الثمانينات ظهور تيار اقتصادي عالمي جديد، تميزه تطورات عديدة في مختلف الميادين خاصة في العلوم الإدارية وتأثير التغيرات التكنولوجية والمعرفية في أساليب الإنتاج وازدياد التأثيرات الدولية على نشاط المؤسسات الاقتصادية، وتسارع التطور التكنولوجي مع بروز دور متميز لنظم المعلومات الإستراتيجية، وغيرها من التحديات التنافسية التي تواجهها الاقتصاديات العالمية في ظل ما أصبح يسمى بالعولمة، مما جعل من الضروري على ا والسعي باستمرار لبناء مركز استراتيجي وتنافسي متميز يضمن لها مختلف الدول خاصة النامية منها تأهيل اقتصاديا الصمود في هذه البيئة الاقتصادية الصعبة، وهذا من خلال دعم المؤسسات الاقتصادية وتأهيل هياكلها التنظيمية والإنتاجية بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية خاصة في الدول المتطورة.

وإن من بين أهم ما يميز التيار العالمي الجديد هو الظهور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وإجماع الاقتصاديين والسياسيين على أهمية الدور الاقتصادي الذي أصبحت تلعبه إلى جانب المؤسسات الكبرى، ومساهمتها في بناء قاعدة اقتصادية تنافسية، تساعد الدول المتطورة والنامية على السواء على مواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة.

ولهذا تحاول الجزائر التركيز على هذا النوع من المؤسسات لتحضير الاقتصاد الوطني للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إلا أنه وعلى الرغم من مرور أكثر من عشرية على بداية الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال في طور التأسيس، يواجه العديد من التحديات، إلا أننا نتطلع إلى آفاق واسعة تجعل منه المحرك القوي لاقتصادنا الوطني.

لقد تناولت هذه الدراسة تحليل آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي وذلك من خلال تطرقي إلى المفهوم العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مختلف التصنيفات التي قد تأخذها هذه ا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المؤسسات الاقتصادية، والمكانة التي أصبحت تحتلها في اقتصاديات الدول، لكفاء ومعالجة الاختلالات الهيكلية إلى جانب المؤسسات الضخمة.

وبعدها تناولت أهم برامج التأهيل والاستراتيجيات المسطرة من طرف الد ولة الجزائرية قصد تأهيل مؤسسات لتحسين تنافسيتها والصمود أمام منافسة منتجات المؤسسات الأجنبية وتمثل ذلك في البرنامج الوطني للتأهيل المسطر من طرف الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الأخير قمنا بعرض كل من أسباب وأهداف ال برنامج الوطني للتأهيل وإلى آثار هذا الأخير على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد بينت لنا أهم النتائج المتوصل إليها من قبل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ا لا تزال بعيدة عن أنه على الرغم من تطور المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، فإن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي تسعى الجزائر إلى الوصول إليها في ظل محيط اقتصادي عالمي تميزه التكتلات الاقتصادية والسياسية نتيجة العديد من المشاكل والعراقيل التي تواجهها على مختلف المستويات، مما يزيد من فرض تحد صعب أمام المؤسسات الوطنية.

- الأخضر عزي و هواري خيثر، محاولة لدراسة خيار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائرية خلال الفترة المرجعية (1962-2008)،الملتقى الوطني الأول حول:دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال 2000-2010، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،ماي 2011.
- اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول :تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر 25-28 ماي،2003 ،ص4.
- أوشن ليلى،الشراكة أجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة مولدي معمري،تيزي وزو،2011،ص123.
- بوشارب أحمد،تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورو-متوسطية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، ص147.
- تشام كمال و تشام فاروق،دور و اهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر-تونس-المغرب، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف،أفريل 2006.
- سمير عمير،تكنولوجيا المعلومات و الاتصال حافز أم عائق أمام تأهيل المنشأة الصغيرة و المتوسطة،الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف ، أفريل 2004.
- شبايكي سعدان، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،الملتقى الوطني الأول: حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطةو دورها في التنمية، جامعة عمار ثليجى،الأغواط،8-9 أفريل 2002.
- صالح صالحي، أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري،ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي:الإشكاليات و آفاق التنمية، القاهرة، 18-22 يناير 2004،ص 189.
- عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان،تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات-دراسة حالة الجزائر و الدول النامية،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،21-22 نوفمبر 2006.
- عبد الكريم بوغدو ، مدير التنافسية على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،شرائح عرض،تيارت، 09جويلية 2007.
- عروب رتيبة،و ربحي كريمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف، أفريل 2006.
- عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2007، ص85.

- فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كافية بوروبة، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003،ص4.
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 فيفري 2007، يحدد إرادات ونفقات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية بتاريخ 18 مارس 2007، العدد18.
- قريش نصيرة،آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،الملتقى الدولي حول: متطلبات التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الشلف،أفريل 2006.
- المرسوم التنفيذي رقم 02-337 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الجريدة الرسمية بتاريخ:13 نوفمبر 2002 العدد 74.
- المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 المؤرخ في 16 جويلية 2000، الجريدة الرسمية 19 جويلية 2000، العدد 43.
- مصطفى بن بادة، وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،كلمة موجهة إلى مجلس الأمة يوم 10 جويلية 2009.
- نوري منير،أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف، أفريل 2006.
- يوسف قريشي و سليمة غدير أحمد،تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"برنامج EDPME"،الأيام الدراسية الرابعة حول: الروح المقاولاتية و التنمية المستدامة،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،17-18 أفريل 2007.

- Agence nationale de développement de la PME, bilan de l'ANDPME 2007-2010.
- étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, le ministère de la PME et de l'Artisanat, Octobre 2003.
- le programme national de mise à niveau de la PME, ministère de la PME et de l'artisan, p7-8.
- les petites et moyennes entreprises :Force locale, action mondiale www.Oecd.org/dataoecd/3/32/1918323.pdf .
- Maryse Salles « stratégie des PME et intelligence économique, une méthode d'analyse du besoin » édition économica paris 2003.
- Ministère de l'industrie et de la restrictions : dispositif de mise à niveau, 2000,p15.
- Ministère de l'industrie, fonds de promotion de la compétitivité industrielle. Manuel des procédures 2006,p4.
- Ministère de la petite et moyenne entreprise, mis a niveau et compétitivité industrielle.
- mise à niveau des entreprises : état des lieux et perspectives, ministère de l'industrie et du bilan Aout 2008, promotion des investissements.
- PME magazine d'Algérie « Financement de la PME, de nouveaux instruments »N°17-Mars 2004.
- questionnaire d'information préalable pour l'adhésion au programme de mise à niveau, fonds des promotions de la compétitivité industrielle, ministre de l'industrie, p 03.